# التطورات السياسية في باكستان بعد الانتخابات العامة ٢٠٠٨

**الاستاذ المساعد الدكتور**
**ستار جبار علاي**(*)

## المقدمة

شهدت باكستان تطورات مهمة منذ اواخر العام ٢٠٠٧، ومطلع العام ٢٠٠٨. واكدت هذه التطورات ان كل ماجر ى ويجري في باكستان ، لايترك مجالا للشك في ان خريطة الصراع الداخلي بدأت طريقها للتحول على نحو كبير، وبدى واضحا " نجاح خطة الجنرال مشرف التي قامت على استعادة خريطة الصراع القديمة التي كانت موجودة قبل استيلائه على الحكم، لمواجهة التغييرات التي حدثت في باكستان وانتجت قوى جديدة خلال المرحلة الماضية من حكم ه. ان هذه التغييرات وتلك القوى لم تعد تستدعي فقط العودة الى خ ريطة الصراع القديمة ، ولكن الاهم في هذه التغييرات وقوى الصراع الجديدة انها باتت تتطلب استدعاءً لأطراف من المعادلة القديمة لمواجهتها بفعالية على ساحة الصراع، بعد ان اصبحت تمثل خطراً على كل من القادة السياسيين والاحزاب القديمة معا، كما انها باتت تمثل خطراً على تماسك الدولة وقوتها وقدرتها وعلى تماسك المجتمع الباكستاني ايضاً.

ويمكن القول ان ماجرى هو محاولة لاعادة تأسيس النظام السياسي الباكستاني على وفق حالة واسعة من الانفتاح على التيارات السياسية غير ال متشددة، كما هو محاولة لا حتواء الحالة الاسلامية المتفجرة في باكستان التي اتسمت بحالة من العنف على نحو بات يهدد بأحداث تغييرات جذرية في الدولة والمجتمع، وربما بات يهدد بحدوث حرب اهلية مفتوحة دون اغفال ان هذه الرؤية تستهدف ايضا" عزل القوى الاسلامية غير المتشددة عن تلك المتشددة.

وهذا تحول كبير في باكستان ، المرة الاولى التي يجري فيها تشكيل حالة مثل تلك في م واجهة الحركات الاسلامية لانها على وفق رؤية انها الخطر على وحدة الدولة والمجتمع . ولذلك كان قرار الجنرال مشرف استدعاء القوى القديمة في المجتمع واعادة النشاط السياسي، لتشكل محتوى ومحور الصراع في باكستان مرة اخرى . في محاولة لاضعاف الحشد الشعبي حول حالة الصراع والقوى الجديدة في مناطق القبائل ومناطق نشاط طالبان .. وبما يسهم في تعزيز شرعية الدولة مجدداً في المجتمع، وعلى تماسك المجتمع على وفق شروط الصراع السياسي الحزبي لاالعسكري والقبلي كما هو الحال لدى طالبان والقبائل والقاعدة وحركة انفصال بلوشستان.

في ضوء كل مانقدم ،تفترض الدراسة ان باكستان قد شهدت تطورات مهمة أعادت تشكيل هيكل وبنية النظام السياسي الباكستاني، وأعادت من جديد الصراع الحزبي الذي كان موجودا قبل الانقلاب العسكري في العام ١٩٩٩،ومن هنا تبرز اهمية معرفة اهم هذه القوى الفاعلة في هذه التطورات وما فرضته من تغييرات سياسية سيكون لها تاثير واضح في مستقبل البلاد بعد هذه المرحلة المهمة. وقد جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول، الاوضاع السياسية في باكستان قبل الانتخابات العامة في العام٢٠٠٨.

المبحث الثاني، الانتخابات العامة في باكستان العام٢٠٠٨ ونتائجها.

المبحث الثالث، مستقبل النظام السياسي في باكستان.

(*) مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد

**المبحث الاول: الاوضاع السياسية في باكستان قبل الانتخابات العامة في العام٢٠٠٨.**

بدءا" يمكن القول ان تاريخ باكستان عبارة عن سلسلة متواصلة من الازمات السياسية التي ميزت المراحل المختلفة من عمر الدولة،والازمة الاخيرة بدأت منذ تولي الرئيس برويز مشرف السلطة عام ١٩٩٩ إثر انقلاب عسكري أطاح من خلاله برئيس الوزراء المنتخب نواز شريف، لكن تلك الأزمة اشتدت مع مطلع العام ٢٠٠٣ بعد فشل مشرف في الحصول على شرعية شعبية لنظام حكمه الجديد، خاصة مع ارتكابه لانتهاكات بالغة خلال الاس تفتاء الذي أجري في العام ٢٠٠٢ لانتخابه رئيسًا وكذلك الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام نفسه. كذلك كان لدوره الذي لعبه في الحرب التي تشنها الولايات المتحدة على ما تسميه الإرهاب أثر مضاعف في تصاعد الاحتجاجات ضد مشرف، بل والسعي للتخلص منه عبر الاغتيال، فقد تعرض للاغتيال مرات عديدة[١].

وعلى الرغم من أن علاقات التبعية التي نسجها مشرف مع الغرب وتحديدًا الولايات المتحدة منذ وصوله للسلطة، ليست جديدة – فهي امتداد للسياسة التي اتبعتها إسلام أباد منذ خمسينيات القرن الماضي– فإن الجديد هو التعارض الناشئ عن متطلبات التبعية الجديدة للغرب والمتمثلة في المواجهة مع قوى مهمة في المجتمع الباكستاني .وبعد أحداث ايلول (سبتمبر)٢٠٠١ تجددت علاقات التبعية للولايات المتحدة ولكن بصورة أكبر من ذي قبل، فقد سعت الإدارة الأمريكية لاستغلال باكستان كدولة وكموقع جغرافي وسياسي إستراتيجي في مواجهة قوى الإرهاب.

وبطبيعة الحال ترتب على ذلك أن دخلت الدولة الباكستانية في صراع مع قوى مهمة في النسيج الاجتماعي ترى أن الحرب على الإرهاب موجهة ضد الإسلام والمسلمين وضد القوى الجهادية التي ساعدت أفغانستان على التخلص من الاحتلال السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي .دخلت الدولة في صراع مع هذه القوى التي تحتل مكانة مهمة في المجتمع الباكستاني حصلت عليها عبر عقود متتالية منذ رحيل زعيمها القائد الاعظم محمد علي جناح المفاجئ في عام ١٩٤٨ وصعود رفاقه إلى السلطة، إذ لم يجد هؤلاء ما يستعينون به في ظل فقدانهم للكاريزما الجماهيرية والشرعية التاريخية واصطدامهم بالتهديد الخارجي وتحديات بناء الدولة المستقلة، سوى الارتكان إلى الدين كعامل جامع وموحد للقوميات التي يتشكل منها الشعب الباكستاني [٢]. هذه القوة التي اكتسبها الدين كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل، مواجهتها دفعة واحدة وبدون مقدمات بعد أحداث الحادي عشر من ايلول(سبتمبر)٢٠٠١، وهو الأمر الذي ترتب عليه اندلاع هذه الأزمة ال حادة، وخاصة أن الرئيس مشرف لم يكن أمامه بديل، فوجوده في السلطة يتوقف إلى حد كبير على الدعم الأمريكي له، وهذا الدعم يحتاج إلى تنفيذ الأجندة الأمريكية الخاصة ب محاربة الإرهاب.ولذلك برزت العديد من الازمات يمكن تحديد ابرزها بالاتي:–

**الأزمة الأولى: المواجهة بين النظام والمجتمع المدني**

بعد ثماني سنوات من الحكم العسكري بزعامة الجنرال برويز مشرف، اندلعت الأزمة الأولى، في ضوء قيام الرئيس مشرّف في التاسع من آذار (مارس) ٢٠٠٧، بطرد رئيس المحكمة العليا الباكستانية افتخار محمد شودري . وكانت التهمة سوء التصرّف . أمّا السبب الحقيقي فكان التحدّي الذي فرضه شودري أمام استئثار الجيش بسلطة الدولة بوسائلٍ غير شرعية.

[١] للمزيد من التفاصيل يُنظر:ستار جبار علاي.التجربة البرلمانية في الهند وباكستان-دراسة مقارنة- اطروحة دكتوراه(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.٢٠٠٣.ص١٢١-١٢٢.

[٢] يُنظر في هذا السياق حسن ن.جرديزي وجميل رشيد.السياسة الاسلامية في باكستان :خلفية.في نوبار هوفسبيان (محررا").باكستان :الدولة والمجتمع والاسلام. مؤسسة الابحاث العربية.بيروت.الطبعة الاولى.١٩٨٦. ص١١٧-١١٨.

وقد بدأت هذه الازمة بعد ان أصدر شودري حكم ا بعدم شرعية سياسة الخصخصة ال تي باعت ممتلكات الدولة بأدنى الأسعار إلى ضبّاطٍ في الجيش وأتباعهم بين نخبة رجال الأعمال الباكستانيين . وقد حاول بشجاعة أن يعمل على مساءلة الأجهزة الأمنيّة الباكستانية التي كانت تلعب في الخفاء، وبخاصّة منها مديريّة المخابرات العامّة التابعة للجيش.

ومن المعلوم أن الجيش الباكستاني يضمّ تحت قيادته ٦٠٠ ألف رجل وامرأة، ونحو ٥٠ رأس حربي نووي . وتحت رعاية مشرّف، أضحت هذه المؤسسة عملاقاً يسيطر على ما يمكن تقييمه بـ ٢٠ مليار دولار من الأصول، وعلى ثلث الصناعات الثقيلة، كما تتملّك ٥ ملايين هكتار من الأراضي . هذا، ولدى مئات الضبّاط العسكريين وظائف مدنيّة أيضاً في الوزارات ومؤسّسات الدولة . وتقوم وكالة الاستخبارات المسيّسة في العمق بتنظيم الانتخابات قبل استحقاقها وبتشكيل أو بحلّ التحالفات السياسية لمصلحة الرئيس.

لقد قادت الأزمة مع القاضي افتخار محمد شودري إلى تطور الاشتباك ال سياسي بين المجتمع المدني الذي تتزعّمه سلطةٌ قضائيّةٌ مستقلّة وبين الجيش . وفي العام ٢٠٠٧ شهدت باكستان انبثاق معارضة ديمقراطية متمثلة في «حركة المحامين » التي قادت خلال الأشهر الأخيرة من السنة عينها أكبر حملة مناهضة للجنرال برويز مشرف منذ توليه السلطة في العلم ١٩٩٩. هؤلاء المحامون والقضاة الجدد شكلوا عاملا مهماً في الساحة السياسية الباكستانية التي صودرت من قبل جنرالات الجيش، والعائلات الكبيرة المالكة للأراضي الخصبة، والسياسيين الفاسدين، ومؤخراً الإسلاميين المتشددين.

ويمكن وصف الحركة بـ «الثورية»، بعد ان وقفت فـي طليعة المدافعين عن رئيس المحكمة العليا القاضي افتخار شودري. وكان تعداد الحركة في مدينة لاهور لوحدها ١٢٠٠٠عضواً ناشطاً . وأصبح القاضي افتخار شودري الذي اصطدم في السابق مع الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧–١٩٨٨) بمنزلة المثل الأعلى للمحامين، والمنارة في عملية المواجهة المباشرة مع الجيش لإجباره العودة إلى الثكنات، ومن أجل بناء دولة القانون ، الا ان الحركة شهدت تراجعا واضحا عندما وافق اربعة قضاة مقالون على العرض الذي تقدمت به الحكومة باداء اليمين لتولي مناصبهم من جديد،وذلك حسبما يتفق مع خطط إعادة القضاة الى مناصبهم على مراحل.

ويبدو ان حكومة حزب الشعب الباكستاني ت ريد كسر شوك ة حركة المحامين عن طريق إعادة القضاة المفصولين تدريجيا الى السلطة القضائية العليا بينما تتجاهل إعادة رئيس المحكمة المقال افتخار محمد شودري.

الا ان الحركة ظلت من اكثر الحركات المعارضة تنظيما وقوة في باكستان طوال العام ٢٠٠٧ ،ويعتقد العديد من المحللين السياسيين ان حركة المعارضة التي اطلقها المح امون كانت من ابرز الاسباب التي اسهمت في الاطاحة بالرئيس مشرف .وهناك من يرى ان قرار الحكومة بالاعادة المرحلية للقضاة يمكن ان يضعف من قوة الحركة ،وهذا ما يوضحه اعتزاز احسا ن زعيم حركة المحامين بقوله: (لقد ظلت حركة المحامين ثابتة في مواجهة القوة الغاشمة التي استخدمتها حكومة برويز مشرف ، ولكن يؤلمني ان بعض القضاة وقعوا في فخ حكومة حزب الشعب الباكستاني )[٣].

وعلى الرغم من مطالب جماعات المحامين وحزب الرابطة الاسلامية ،وتجاهلت الحكومة مدة إعادة رئيس المحكمة افتخار محمد شودري،وتبرير الحكومة ان شودري انغمس في السياسة ،مما يعني ضمنا انه غير مناسب للعمل كرئيس للمحكمة العليا في باكستان.

[٣] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٦٩.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٣١.

وهناك من يرى ان الرئيس اصف علي زرداري غير متحمس لإعادة القضاة وعلى راسهم رئيس المحكمة السابق شودري ،لانه– في حال عودته–سيفتح ملفات فساد زرداري التي كانت قد اغلقت في اواخر العام ٢٠٠٧،بموجب صفقة سياسية بين رئيسة الوزراء الراحلة بنازير بوتو والرئيس السابق برويز مشرف ،الى جانب ذلك يسعى حزب الشعب الى تقليص صلاحيات قضاة المحكمة ومدة خدمتهم ،ليضمن للحكومة الحالية اختيار قضاة جدد للمحكمة ،يمكن لاحقا تلافي الصدام معهم[٤].

**الأزمة الثانية: تزايد حدة المواجهة مع التنظيمات الاسلامية**

لقد اقتضت طبيعة النظام السياسي الباكستاني أن تغدو القوى الإسلامية طرفاً مهماً في معادلة توازن هذا النظام، ليس لميل أغلبية الشعب الباكستاني إلى الخي ار الإسلامي فحسب، ولكن لما حظ يت به المعارضة الإسلامية بقيادة مجلس العمل الموحد المعارض، الذي ضم ستة أحزاب إسلامية، من حضور سياسي بارز إثر الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام٢٠٠٢، ونتيجة للتحالف الوثيق بين الإسلاميين والجيش منذ أيام الجنرال الراحل ضيا ء الحق، والذي منحهم حق تكوين إمارات إسلامية تابعة لسلطة نظام إسلام آباد . ،لكن العمليات الانتحارية التي شنها المقاتلون القبليون في شمال غرب باكستان ضد قوات الجيش والشرطة ،الى جانب احداث المسجد الاحمر واغلاق مشرف لعدد كبير من المدارس الدينية ،انهت هذه العلاق ة بين الجيش والاصوليين الاسلاميين وعلى رأسها الجماعة الاسلامية وجمعية علماء باكستان الذين لا يخفون تعاطفهم مع حركة طالبان وتنظيم القاعدة[٥].

لقد تطورت العلاقة بين الحركات الإسلامية المتشددة والجيش خلال العقود الأخيرة، وازداد ثقل الرهان هذا بكونه يندرج ضمن إط ارٍ محلّيٍّ مشحون، يتدخّل فيه الإسلام المتطرّف الباكستاني، على درجاتٍ مختلفة، سواء في كشمير أم في المناطق القَبَلية المُحيطة بأفغانستان، ولاسيما إبان حكم الجنرال ضياء الحق الذي جاء إلى السلطة العام ١٩٧٧ على إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم ذو الفقار علي بوتو. وأَدْخَلَ الانقلاب البلاد في مرحلة ثانية من الحكم العسكري، توطدت خلالها العلاقات العسكرية بين باكستان وواشنطن على أثر الاجتياح السوفييتي لأفغانستان في٢٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩، واستمر حكمه العسكري ١١ عاماً لينتهي في العام ١٩٨٨ بمقتل ضياء الحق في حادث تحطم طائرة غامض[٦].

ولا يمكن تجاهل الدور السياسي القوي الذي تقوم به المدارس الدينية في باكستان، ونقصد بالدور السياسي في هذا الاطار امرين، اولهما: الدور الجهادي الذي تقوم به المدارس، سواء داخل باكستان او خارجها، وثانيهما : الدور السياسي "المحلي" الذي تقوم به المدارس في توازنات القوة داخل النظام السياسي الباكستاني

أما البعد الجهادي، فنظراً لاهتمامها الشديد بالمناهج الدينية والتزامها خطاً سلفياً واضحاً، باتت المدارس الدينية في باكستان مقصداً لكل من ينشد الالتزام الديني المحافظ والعودة للعصر الاسلامي الاول، ومن ثم استقطبت كل من يرغب في تحصيل العلوم الشرعية في نسختها الاولى، وبالاضافة الى الطلاب الباكستانيين، فقد استقطبت هذه المدارس العديد من الطلاب الاجانب الذين جاءوا من مختلف الدول العربية والاسلامية على مدى العقود الخمسة الماضية، وهي في ذلك كانت تحصل على دعم مادي من بعض "المحافظين" الاثرياء، سواء من دول الخليج العربي او غيرها من البلدان الاسلامية وتشير الاحصاءات الى ان المدارس تتلقى ما يقرب من ١.٥ مليون دولار سنوياً كمنح

---

[٤] **يُنظر: سيد عيسى.الداخل الباكستاني بعد برويز مشرف.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٤.اكتوبر٢٠٠٨.ص١٩٠.**

[٥] **مجلة الوطن العربي .العدد ١٦٠٦ في ٢٠٠٧/١٢/١٢.**

[٦] **للمزيد من التفاصيل عن هذه التطورات يُنظر :ستار جبار علاي .تطور النظام السياسي في باكستان ١٩٤٧-١٩٩٧.رسالة ماجستير (غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.١٩٩٨.ص١٥٠-١٥١.**

وتبرعات، لذا، لم يكن غريباً ان يصدر الرئيس الباكستاني برويز مشرف– وفي اطار تحولات ما بعد ا لحادي عشر من سبتمبر– قراراً بطرد عشرات الطلاب الاجانب من باكستان، وذلك في اطار محاولاته للسيطرة على المدارس الدينية وكسر شوكتها[٧].

كان احتلال المسجد الأحمر حدثاً فريداً، لأنّه جرى بين شوارع إسلام أباد وأمام وسائل الإعلام العالميّة . وكانت هذه المحاولة لفرض الشريعة الإسلامية انعكاساً للإستراتيجية التي تقوم على طول الحزام الباشتوني في الم نطقة الحدودية الشمالية الغربية وعلى طول الحدود الأفغانية . هذه الإستراتيجيّة هي "الطلبنة"، يقوم بها مجاهدون إسلاميون كهؤلاء الذين حاربوا عند المسجد الأحمر. قادة هذه الحركة رجال دين يستلهمون من أسامة بن لادن، ولكنّهم تعلّموا في ظلّ المدارس السنيّة التي ترعرعت في زمن حكم محمد ضياء الحق (١٩٧٧–١٩٨٨) الموالي لأمريكا . وقد كان ٧٠% من الطلاّب، ذكوراً وإناثاً من المنطقة الحدودية الشمالية الغربية ومن المناطق الحدودية، نشئوا في مزيجٍ سامّ م ن القبلية، وشكوى الباشتون، والإسلام الطالباني.

وكان المقاتلون من جماعات جهادية محظورة مثل "جيش محمّد"، وكانت المخابرات العامّة قد وظّفتهم في حرب باكستان بالوكالة في أفغانستان وكشمير الهندية. ولكنّهم اعتبروا تخلّي مشرف بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عن طالبان ومسيرة السلام مع دلهي بمثابة "ردّة" كافرة. إذ تقول المصادر أنّه إذا كان أحد قد تمتّع بروابطٍ مع تنظيم القاعدة وتغاضٍ من ضباط المخابرات العامّة ، فهم هؤلاء المجاهدون[٨]..

لقد تدهور الوضع في باكستان منذ حصار المسجد الاحمر وقد ركز المقاتلون في باكستان على هدفين:

الاول،التجمعات والزعامات الشيعية ردا على الهجمات التي يتعرض لها السنّة

الثاني،الاهداف العسكرية،اذ وقعت هجمات انتحارية عديدة ضد اهداف ومنشأت عسكرية ،وتبنت حركة طالبان باكستان المسؤولية عن هذه العمليات ردا على العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة في منطقة القبائل (باجور ) اذ يؤكد الناطق باسم طالبان باكستان والزعيم القبلي في باجور مولوي عمر (اذا لم تتوقف هجمات الجيش ،فان مثل هذه العمليات سيستمر )اما الزعيم بيت الله محسود فاشترط للمشاركة في محادثات سلام ،ان تتخلى الحكومة عن السياسة الموالية لامريكا التي اتبعها نظام مشرف.

واصبحت المناطق الحدودية الباكستانية الاخرى ،جنوب وشمال وزيرستان معاقلاً لزعيم طالبان باكستان بيت الله محسود ، واصبحت ملاذات امنة لطالبان افغانستان بقيادة جلال الدين حقاني ،ويتراوح عدد المقاتلين التابعين لهما مابين٢٠ و٣٠ الفا يشنون حرب عصابات ضد القوات الامريكية وقوات حلف شمال الاطلسي في جنوب افغانستان ،كما انهم يقومون بعمليات انتحارية داخل باكستان[٩].

وكان من تداعيات اقتحام القوات الخاصة الباكستانية المسجد في شهر تموز ٢٠٠٧، والعمليات الانتحارية التي شنها المقاتلون القبليون في شمال غرب باكستان ضد قوات الجيش والشرطة، والتي أسفرت عن مئات القتلى والجرحى، نهاية التحالف البنيوي بين الجيش الباكستاني والأصوليين الإسلاميين.

---

[٧] ينظر :- خليل العناني .ظاهرة المدارس الدينية في باكستان :الابعاد السياسية والاجتماعية .مجلة السياسة الدولية . العدد١٧٠.اكتوبر٢٠٠٧.ص١٨٣.

[٨] توفيق المديني. لماذا تخلت واشنطن عن برويز مشرف؟ مجلة الوحدة الاسلامية.السنة السابعة.العدد الثاني والثمانون.شوال ١٤٢٩هـ.تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٨م. ص٦٧.

[٩] هدى الحسيني.هل يكون زرداري رجل اميركا الجديد في باكستان؟ جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٦٦.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٨.

ان المغزى عميق لدى الشارع الباكستاني حول احداث المسجد الاحمر فبعد مرور سنة كاملة على هذه المجزرة خرج الالاف من الاسلاميين المعارضين للرئيس مشرف والمقربين من حركة طالبان ورددوا هتافات تحي شهداء المسجد الاحمر ،مما يؤكد ان القضية ستبقى عصية على النسيان لدى الشارع الباكستاني وعلى راسهم عشرات العلماء المسلمين الذين توالت مطاليبهم على الرئيس مشرف لاطلاق سراح امام المسجد الاحمر الشيخ عبد العزي ز غازي مع كشف اسرار عملية المسجد والتي كانت السبب بل وضمن احد الاسباب الرئيسة التي اقدم من جرائها الرئيس مشرف على تقديم استقالته،فالشارع الباكستاني اراد الانتقام من مشرف بسبب هذه الاحداث الى جانب قضية شودري[١٠].

**الأزمة الثالثة: اغتيال بناظير بوتو**

جاء اغتيال السيدة بناظير بوتو بعد أن دخلت باكستان في دوّامة من القمع العسكريّ والإرهاب؛ وبعد أن نُكِبَت البلاد أيضاً بنوبةٍ جديدة من الأحكام العرفية، والتي عرفتها باكستان خلال عقود، وسجن المعارضة السياسيّة وناشطي الحقوق المدنيّة، وتطهير السلطة القضائية، وتكميم وسائل الإعلام الحرّة نسبيّاً، وقبل ثلاثة عشر يوماً من موعد الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في بداية العام ٢٠٠٨، والتي كانت تأمل بوتو أن تحقق فيها فوزاً عظيماً، سيلقي بظلاله على المشهد السياسي في هذا البلد النووي، في ظل العداء العام للجيش من قبل الشعب، والذي توظفه الحركات الإسلامية.

وكانت عودة بوتو قد جاءت عقب الضغوط الأمريكية التي مورست على الرئيس برويز مشرف من أجل إبرام تحالف معها، يدعم المركز المتضعضع للرئيس، مقابل إشراك المعارضة العلمانية الليبرالية في حكومته، وتخلي مشرف عن قيادته للجيش استجابة لمطالب المعارضة بإعادة البلاد إلى الحكم المدني . ويشار في هذا الصدد إلى أن منصب قائد الجيش هو الركيزة الأساسية لقوة مشرف . وكان هذا الخيار الأمريكي الذي يقوم على إبرام تحالف بين مشرف وبوتو، الذي من شأنه أن يعزز قوة الرئيس مشرف في باكستان في ظل تنامي قوة الإسلاميين المتشددين[١١].

لقد قدمت بوتو نفسها ،ليس كزعيمة سياسية تستطيع مساعدة باكستان على العودة الى الحكم المدني ،ولكن ايضاً تستطيع الوقوف امام موجة التطرف وقالت بناظير ان هناك جبهتين للمعركة في باكستان الاولى الديكتاتورية في مواجهة الديمقراطية والثانية الاعتدال في مواجهة التطرف ،ورأت بوتو ان الانتخابات قد تكون اخر فرصة امام باكستان لاخذ مسار معتدل .وخصوصا ان الرئيس مشرف واجه معارضة متزايدة لخططه وتوجهاته اذ اكدت بناظير بوتو ان حكم مشرف جعل من القاعدة وطالبان تستخدم المناطق ال بعيدة عن سلطة القانون في شمال باكستان لا عادة التجمع ولاحداث الفوضى في افغانستان وفي باكستان نفسها[١٢].

من جانبها رحبت احزاب المعارضة الباكستانية بقرار رئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو بالعودة الى البلاد من منفاها ،الا انها اعربت عن املها في ان لا تبرم بوتو اتفاقاً مع الرئيس برويز مشرف.

وقال رجا ظفر الحق رئيس حزب الرابطة الاسلامية في باكستان الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق نواز شريف، ان الاعلان عن عودة بوتو هو نبأ سار" واضاف ظفر الحق يجب على بوتو ان تتجنب ابرام اي اتفاق لتقاسم السلطة مع مشرف ،لان ذلك سيضر النضال الديمقراطي".

---

[١٠] عرفان صديقي.طالبان لاتمثل تهديدا وكل مايجري تضخيم. المصدر:- http;\\www.elaph.com.2004,pp.1-2

[١١] مجدي كامل.بي نظير بوتو (بنت القدر).دار الكتاب العربي.دمشق- القاهرة.الطبعة الاولى.٢٠٠٨.ص١٠٩- ١٢٥.

[١٢] كارلوتا نحال.بنظير بوتو .افكر بالعودة الى باكستان بين سبتمبر وديسمبر. جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٤١٦ .في ٢٠٠٧/٦/٥.

واكد لياقت بالوش احد زعماء " التحالف الاسلامي " انه سيعارض عودة بوتو اذا تمت بموجب اتفاق مع مشرف واضاف انه اذا جاءت عودتها دون الاتفاق "فان قرارها بالعودة سيكون صحيحاً"[١٣].

واعلن وزير السكك الحديد الباكستاني شيخ رشيد ان الحكومة اصدرت عفواً عن بوتو المتهمة بالفساد ملبية بذلك احد مطالب رئيسة الوزراء السابقة للتوصل الى اتفاق حول تقاسم السلطة ، بعد ما كانت هذه المباحثات بدأت تعاني من الركود . واكد الوزير "ان الحكومة قبلت سحب التهم الموجه ضد بناظير بوتو " مضيفاً ان القرار اتخذ في اجتماع برئاسة رئيس الوزراء شوكت عزيز " ويوضح مسؤول اخر ا ن " الرئيس سيصدر مرسوماً يمنح بموجبه عفواً عن الشخصيات السياسية التي وجهت اليها اتهامات بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٩. كاجراء يندرج في اطار المصالحة الوطنية".وبالفعل وقع الرئيس مشرف في ٥تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٧،مرسوماً لاسقاط الاتهامات عن بناظير بوتو التي دفعتها الى ا لاقامة في المنفى منذ العام ١٩٩٩ ممهداً الطريق بذلك لتقاسم السلطة معها من خلال تحالف مع حزب الشعب الباكستاني الذي تتزعمه في الانتخابات التشريعية .

وبدورها سحبت بوتو تهديدها باستقالة نواب حزبها من البرلمان وهي الخطوة التي كان يمكن ان تفقد الانتخابات الرئاسية شرعيتها ،بالرغم من تاكيد امين عام الحزب بأن اعضاء الحزب في البرلمان لن يدلوا بأصواتهم مؤكداً " لايمكننا ان نصوت لرئيس يتولى قيادة الجيش ويحصل على دعم مجالس من المرتقب حلها خلال شهرين " مضيفاً "تمتنع عن التصويت"[١٤].

**الازمة الرابعة:رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش**

تمتع الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف بسلطات مطلقة خلال السنوات الثماني ال تي اعقبت انقلابه العسكري، وقد شهدت هذه المرحلة استمرار تراجع شعبية الجنرال واستمرار الازمة السياسية بعد ان فرض حالة الطوارئ في اوائل تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٧، وخصوصا بعد تصاعد المد الاسلامي المتشدد لا سيما في منطقة شمال غرب البلاد بالقرب من الحدود الافغانية والتاكيد على انها سترفع في اقرب وقت ممكن [١٥]. ولهذا كانت اهم التطورات في هذه المرحلة ماياتي:

**اولا- اعلان الطوارئ**

لقد استخدام الرئيس مشرف سلطات اعلان حالة الطوارئ لعزل معظم قضاة باكستان ووضع كبار القضاة رهن الاقامة الجبرية وأمر الشرطة باعتقال معظم قيادات المعارضة واي شخص يعد مثيراً للقلاقل . وفرض ايضاً قيوداً على اجهزة الاعلام وتوقفت القنوات الاخبارية الخاصة عن البث وثم تعطيل بث المحطتين الاجنبيتين (بي بي.سي) و(السي.ان.ان) على الرغم من ان الصحف بقيت تصدر بحرية، وشددت الحكومة الخناق على اجهزة الاعلام باصدار اوامر لثلاثة صحفيين بريطانيين بمغادرة البلاد.

ولتبرير هذه الاجراءات تعلل الرئيس مشرف بوجود نظام قضائي مناوىء وتزايد التشدد في البلاد كسببين لاعلان حالة الطوارئ في البلاد .وكان الرئيس قد تحدث مع قادة الجيش وابلغهم بان اعلان حالة الطوارئ كان قراراً صعباً للغاية ولكن ضروري لضمان فاعلية الحكم والحفاظ على جهود مكافحة الارهاب وتوفير المناخ لانتقال سياسي مستقر[١٦]. الا ان الرئيس مشرف بقي محتفظا بدعم الجيش الباكستاني وهو المؤسسة الوحيدة المتماسكة في البلاد.

---

[١٣] جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٥١٩ في ٢٠٠٧/٩/١٦.
[١٤] جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٥٤٠ في ٢٠٠٧/١٠/٧.
[١٥] جريدة الشرق الاوسط. العدد ١٠٥٩٢ في ٢٨ /٢٠٠٧/١١.
[١٦] جريدة الزمان.العدد ٢٨٤٤ في ٢٠٠٧/١١/١٢.

وكان من نتيجة اعلان الطوارىء ان اعتقل نحو ٢٥٠٠ من المعارضين والمحامين ونشطاء حقوق الانسان وشكا مشرف من سلوك بوتو منذ عودتها الى البلاد قائلاً انها عادت في حالة مصالحة مفترضة،وقبل ان تهبط مباشرة تحولت الى حالة صدامية وهذا يخلق اجواء سلبية.

وطالب الرئيس مشرف من واشنطن المزيد من الدعم والصبر مؤكداً ان الجيش لديه موارد محدودة في القتال مع هذه العناصر مشيراً الى انه وقبل مدة كانت هناك مروحية واحدة من اصل كل مروحيتين كوبرا صالحة للاستخدام واضاف "نريد المزيد من الدعم " واكد ان الجيش اعاد تجميع نفسه في منطقة جنوب وزيرستان حيث يواجه تحديا قوياً وصفه مشرف بـ " عدو شرس " واضاف " الان واينما ظهرت اضطرابات سنضرب بقوة". وقد ادت هذه الاوضاع الى مطالبة بوتو لمشرف بالاستقالة ،لكن الرئيس مشرف رد على هذه الدعوة بالقول :-" لا يحق لها ان تطلب هذا الامر"[١٧].

وفي مواجهة الانتقادات العامة المتزايدة لحالة الطوارىء اكد المدعي العام مالك عبد القيوم بأنه "ستنتهي حالة الطوارئ خلال شهر او شهرين الامر كله يعتمد على وضع النظام والامن .اذا عادوا لطبيعتهما سترفع حالة الطوارئ"[١٨]. وبالفعل اعلن الرئيس مشرف في ١٥تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٧،رفع حالة الطوارئ في البلاد التي استمرت ستة اسابيع وقال مشرف "حققنا كل الاهداف التي اردنا تحقيقها من فرض حالة الطوارئ والان انا آمر برفع حالة الطوارئ واعادة العمل بالدستور" .

وقبل يوم من رفع حالة الطوارئ قام مشرف بتعديل العديد من مواد الدستور لتوفير غطاء قانوني للاجراءات التي اتخذها خلال حالة الطوارئ ،وقال رئيس المحكمة العليا مالك قيوم ان " الرئيس اعلن عن بعض التعديلات في الدستور مثل التعديل الذي ينص على ان كل كبار القضاة الذين لم يؤدوا اليمين في ظل حالة الطوارئ لن يحتفظوا بمناصبهم"[١٩] والقصد هنا واضح في عزل اي قاض يعارض توجهات السلطة العسكرية ومحاولة لتقييد اي امكانية للتحرك مستقبلا.

**ثانيا- الانتخابات الرئاسية .**

وافقت اللجنة الانتخابية الباكستانية في ٢٩ ايلول ( سبتمبر ) ٢٠٠٧، على ترشيح الرئيس برويز مشرف للتنافس في انتخابات الرئاسة، على الرغم من اعتراضات خصو مه ومحاولات قانونية لمنع ترشيحه مع احتفاظه بقيادة الجيش . والى جانب الرئيس وافقت اللجنة على خمسة مرشحين آخرين.

وقد انحصرت المنافسة الانتخابية بين الرئيس مشرف واثنين فقط من المرشحين وهما وجيه الدين احمد وهو قاض متقاعد رفض اداء قسم الولاء لمشرف بعد انقلاب ال عام ١٩٩٩. ومخدوم امين فهيم نائب رئيس حزب الشعب الباكستاني بزعامة رئيسة الوزراء السابقة بنازير بوتو.

ومن بين المرشحين الستة قدمت الرابطة الاسلامية ( جناح قائد اعظم ) الحليف لمشرف المرشح تشودري امير حسين رئيس مجلس الشعب ومحمد ميان سومر و رئيس مجلس الشيوخ، وقد سحبت الرابطة ترشيح المرشحين بعد ان اقرت المحكمة العليا شرعية ترشيح الرئيس مشرف .كما ان المرشحة السادسة فريال تلبور، هي مرشحة حزب الشعب الباكستاني وقد قدمها الحزب في حال رفضت اللجنة الانتخابية ترشح مخدوم امين فهيم.

[١٧] **جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٥٧٨ في ٢٠٠٧/١١/١٤.**
[١٨] **جريدة الشرق الاوسط العدد ٢٨٤٣ في ٢٠٠٧/١١/١١.**
[١٩] **جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٦١٠ في ٢٠٠٧/١٢/١٦.**

حظي الرئيس مشرف بغالبية مريحة من المؤيدين في جميع المجالس الوطنية والمحلية التي تختار رئيس الجمهورية وكان لحزب الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم ) الحليف لمشرف غالبية في مجلسي البرلمان وثلاثة من المجالس المحلية . وهذا مايؤكده عظيم تشو دري القيادي في الحزب بقوله ان "المشكلة الحقيقية لمشرف هي التحدي القانوني لترشيحه وقد انته ى جزء كبير من هذه المشكلة، والمتوقع ان يكسب في الانتخابات بسهولة ". ويضيف الشيخ رشيد احمد المستشارالمقرب من مشرف " سنحصل على اعادة انتخاب الرئيس مشرف باغلبية مريحة".

الا ان المرشح مخدوم امين فهيم من حزب الشعب الباكستاني هو الوحيد الذي يتمتع بوجود قوي في البرلمان والمجالس المحلية الذي يستطيع منافسه مشرف في الانتخابات ، ولكنه لايتمتع بالاغلبية[٢٠].

اجريت الانتخابات الرئاسية في ٦تشرين الاول (اكتوبر ) ٢٠٠٧، وفاز فيها الرئيس برويز مش رف بولاية جديدة مدتها خمس سنوات. واعلن المفوض الرئيس للجنة الانتخابات القاضي محمد فاروق نتائج الـتصويت في مجلسي البرلمان. قائلاً: "الجنرال مشرف حصل على ٢٢٥صوتاً والقاضي وجيه الدين حصل على صوتين "رغم رفض ثلاثة اصوات من اصل ٢٣٠صوتا في البرلمان. وقال رئيس الوزراء شوكت عزيز في البرلمان "هذه النتيجة توضح ان الشعب يريد استمرار السياسة"[٢١].

وقال رئيس اللجنة الانتخابية القاضي محمد فاروق ( ان عدد الاصوات التي تم الادلاء بها في البرلمان الوطني ومجلس الشيوخ بلغ ٢٣٠صوتاً، حصل مشرف على ٢٢٥منها. وحصل القاضي المتقاعد وجيه الدين احمد على صوتين، وتم رفض ثلاثة اصوات)[٢٢].

من جانب اخر، واحتجاجا على إعادت انتخاب الرئيس مشرف قدم حوالي ٨٥ من نواب المعارضة استقالتهم من البرلمان، عادين الامر يناقض الدستور، وتضم الجمعية الوطنية ٣٤٢عضواً. وسلم نواب تحالف جميع الاحزاب من اجل الديمقراطية الذي يضم كل احزاب المعارضة الدينية والعلمانية وبينها الحركات الاسلامية المتشددة المقربة من طالبان الاستقالات الى رئيس الجمعية الوطنية[٢٣].

**ثالثا- قيادة الجيش**

استمر الجنرال مشرف في الحكم م حتفظاً بمنصبيه السياسي والعسكري، و عندما حاول إعادت انتخابه رئيساً للدولة كان م حتفظا بالصلاحيات الواسعة التي حصل عليها نتيجة تعديل الد ستور الباكستاني في بداية مجيئه، ولم يرد مشرف التنازل عن منصبه العسكري ، ومع ان الاحتفاظ بالمنصبين يتعارض صراحة مع الدستور الباكستاني، اذ ينص الدستور على ان الموظف الحكومي ،خاصة الموظف في الجيش ، لا يجوز له تقلد المناصب السياسية، خاصة منصب رئيس الدولة . بل ان ا لتعهد بعدم التدخل في السياسة يع د جزءاً من اليمين الدستورية لرئيس اركان حرب القوات المسلحة[٢٤]. ولهذا كانت هذه واحدة من اهم المشاكل التي واجهت الرئيس مشرف وهي الجمع بين رئاسة البلاد وقيادة الجيش.

وبعد إعادة انتخابه رئيسا لولاية ثانية،قدم الجنرال مشرف استقالته من منصبه كقائد للجيش في اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، ليصبح رئيساً مدنياً للبلاد وتسلم نائبه الجنرال اشفاق بارفيز كياني قيادة الجيش . وكان الاختيار

[٢٠] جريدة الشرق الاوسط . العدد ١٠٥٣٣بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٣٠.
[٢١] جريدة الشرق الاوسط . العدد ١٠٥٤٠، في ٢٠٠٧/١٠/٧.
[٢٢] جريدة الزمان . العدد ٢٨١٦في ٢٠٠٧/١٠/٧ .
[٢٣] جريدة الشرق الاوسط . العدد ١٠٥٣٦في ٢٠٠٧/١٠/٣ .
[٢٤] مصباح الله عبد الباقي.مشرف وأزمة النظام السياسي في باكستان.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٠.اكتوبر ٢٠٠٧.ص١٧٢.

من قبل الرئيس مشرف اذ تم ترقيته الى رتبة جنرال وسبق ان كان له موقف واضح في التحقيق في محاولتي الاغتال اللتين تعرض لهما الرئيس مشرف.

واعلن المتحدث باسم القوات المسلحة الباكستانية ،ان الرئيس مشرف عين رئيس جهاز الاستخبارات السابق اشفاق كياني قائداً للجيش خلفاً له.وكان كياني يشغل منصب رئيس الاستخبارات منذ العام٢٠٠٤[٢٥].

**المبحث الثاني، الانتخابات العامة في باكستان ٢٠٠٨ ونتائجها**

لقد تاجلت هذه الانتخابات من الثامن من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨ حتى ١٨ شباط(فبراير)٢٠٠٨، بعد اغتيال السيدة بوتو في هجوم انتحاري في ٢٧كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٧. وباقتراب موعد الانتخابات العامة ،برزت مناورات قامت بها السلط ات الباكستانية لجهة منح تاشيرات لمراقبين دوليين للاشراف على نزاهة الانتخابات .اذ اكدت المتحدثة باسم السفارة الامريكية في اسلام اباد اليزابيث كولتون ،ان المسؤولين الامريكيين اضطروا للتدخل لدى الرئيس مشرف لضمان منح تاشيرات لمراقبي الانتخابات واشارت الى ان المسؤولين الامريكيين اثارو ا القضية ايضاً مع رئيس الوزراء المؤقت محمد ميان سومرو[٢٦].

وفي اطار الجهود الحكومية لفرض الأمن خلال الانتخابات نشرت الحكومة مالايقل عن نصف مليون من قوات الجيش والامن للحفاظ على الامن والاستقرار في اثناء سير العملية الانتخابية الا انها فشلت في تحقيق ذلك في بعض المناطق،اذ قتل مالايقل عن ٢٢شخصا وجرح مالايقل عن١٠٠اخرين في هجمات على مراكز انتخابية في اقاليم البلاد المختلفة واجلت الانتخابات في مناطق عدة بسبب التوتر الامني[٢٧].

اشارت نتائج الانتخابات الى تصدر حزبا المعارضة الرئيسان حزب الشعب الباكستاني وحزب الراب طة الاسلامية (جناح نواز )للنتائج ،الا ان ايا منهما لم يحصل على الاكثرية ليتمكن وحده من تولي الحكم .فقد حصل الاول على ١٢١مقعدا، فيما حصل الثاني على ٩١مقعدا ،وحصل حزب الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم) المؤيد للرئيس مشرف على ٣٨ مقعدا، من اصل مقاعد البرلمان البالغة ٣٤٢مقعدا، وعزا الرئيس مشرف هزيمة حلفائه في الانتخابات الى تضافر عوامل عديدة ابرزها:

١ – موجة التعاطف العام مع حزب الشعب الباكستاني الذي كانت تقوده الراحلة بنازير بوتو.

٢ – تدهور الاوضاع الاقتصادية في البلاد ،وكان ذلك واضحا في الارتفاع الكبير في اسعار الدقيق والطاقة الكهربائية والغاز.

٣ – المواجهة مع السلطة القضائية التي اضعفت من سلطة الحكومة بشكل كبير.

وكانت نتيجة الانتخابات موضع ترحيب الاطراف المشاركة فقد وصف مشاهد حسين الامين العام لحزب الشعب الباكستاني الانتخابات العامة بانها (انتخابات حرة ونزيهة وقد شابها بعض احداث العنف الا انه لايمكن وصفها الا بالنزيهة كما لم تؤثر اعمال العنف في سير العملية الانتخابية وعلى جميع الاحزاب القبول بنتائج الانتخابات لان الديمقراطية فيها خاسر وفائز)[٢٨]. وبعد اعلان نتيجة الانتخابات العامة برزت تطورات عدة مهمة هي:

---

**[٢٥] وكياني جرت ترقيته الى رتبة جنرال هو صاحب اعلى منصب عسكري في الجيش الباكستاني ويعد موالياً لمشرف ، وهو رئيس الاستخبارات الباكستانية منذ العام ٢٠٠٤، وقد اكتسب ثقة الرئيس مشرف في العام ٢٠٠٣ عندما ترأس التحقيق في محاولتي اغتيال الرئيس في العام نفسه، وتمكن من اختراق جماعة ارهابية في غاية التنظيم نفذت عملاً ارهابياً رئيساً وكان لديها مخططا خطيراً ضد الدولة.ونتيجة لتلك التحقيقات تم القبض على عدد من الارهابيين المعروفين وحكموا.وللمزيد ينظر: جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٥٣٦ في ٢٠٠٧/١٠/٣.**

**[٢٦] جريدة الشرق الاوسط ١٠٥٩٦ في ٢٠٠٧/١٢/٢.**

**[٢٧] جريدة الزمان.العدد٢٩٢٢.بتاريخ٢٠٠٨/٢/٢٠.**

**[٢٨] جريدة الزمان.العدد٢٩٢٣.بتاريخ٢٠٠٨/٢/٢١.**

**١- تشكيل الحكومة**

اعلن حزب الشعب الباكستاني ترشيح رئيس البرلمان السابق يوسف رضا جيلاني لمنصب رئيس الوزراء ،وكان جيلاني قد تراس البرلمان لحقبة ١٩٩٣-١٩٩٦ خلال ولاية السيدة بوتو الثانية ، وسجن مدة اربع سنوات بعد اتهامه باساءة استعمال السلطة كرئيس للبرلمان [٢٩]. وبعد التصويت في الجمعية الوطنية انتخب جيلاني في ٢٤اذار (مارس) ٢٠٠٨، رئيسا للوزراء اذ حصل على ٢٦٤ صوتا في حين حصل منافسه تشودري برويز من حزب الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم )على ٤٢ صوتا من اصل ٣٤٢صوتا ،واعلنت فهميدة ميرزا رئيسة جلسة البرلمان (فاز يوسف رضا جيلاني باغلبية اصوات النواب)[٣٠].

لقد شكلت حكومة ائتلافية من الحزبين الرئيسين الفائزين في الانتخابات ،الا ان الخلافات سرعان ما برزت بين قادة الائتلاف الحاكم اصف زرداري ونواز شريف ،وعلى الرغم من جلسات الحوار العديدة لكنها انتهت دون التوصل الى اية صيغة تفاهم حول قضايا الخلاف بينهم ، وكان ابرز هذه الاجتماعات بحضرور كل من مولانا فضل الرحمن زعيم جماعة علماء الاسلام واسفنديار ولي خان رئيس حزب عوامي الوطني. وكان الاجتماع قد دعا اليه زعيم حزب الشعب اصف زرداري وعقد يومي ١٨- ١٩اب (اغسطس) ٢٠٠٨، لبحث الموقف السياسي في البلاد بعد تنحي الرئيس برويز مشرف من منصبه ،وقال (ناقش الاجتماع ثلاث قضايا ،الاولى قضية إعادة القضاة الـ ٦١ الذين اقالهم مشرف، والثانية النظر في اسماء المرشحين لتولي منصب الرئاسة والثالثة تحديد مصير الرئيس مشرف فيما اذا كان سيقدم الى المحاكمة ام لا). واعرب الخواجة سعد رافقي احد قادة حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز شريف )، ان حزبه لن يوافق على خطة الحكومة تامين مخرج أمن لمشرف بالقول: (يجب ان يحاكم على اخطائه )، وهذا تحديدا هو موقف رئيس الحزب نواز شريف خلال اجتماع قادة الحزب .الا ان موقف زعيم حزب الشعب كان مختلفا اذ اكد في اجتماعه مع شريف ان الحكومة لن تتمكن من تقديم مشرف الى القضاء لانها قدمت تعهدات لحلفائها الاجانب بانها لن تفعل ذلك. واكد وزير العدل الباكستاني فاروق نائق قبل الاجتماع بانه لايوجد اتفاق مع مشرف بشأن استقالته .وقال: (لم يكن هناك اتفاق او اي شيء اخر. رئيس باكستان استقال طوعا .وفيما يتعلق بمحاسبته قلت بالفعل ان ذلك سيتقرر من قبل شركاء الائتلاف)[٣١].

وبتزايد الخلافات في اوساط الائتلاف الحاكم وعدم التوصل الى صيغة حل للقضايا موضع الخلاف ،اعلن نواز شريف سحب جميع وزراء حزبه الرابطة الاسلامية (جناح نواز) من الحكومة الائتلافية في ايار (مايو) ٢٠٠٨، الا انه استبعد انذاك ،ان ينهي تحالفه مع حزب الشعب الباكستاني في البرلمان ،وياتي الاعلان بعد فشل المحادثات مع زعيم حزب الشعب الباكستاني اصف زرداري بشأن اعادة القضاة .وكانت هذه الخطوة مؤشرا مهما القى بضلال من الشك على مستقبل الحكومة الجديدة التي نظر اليها على انها نقطة تحول مهمة نحو الديمقراطية في باكستان.

وجاء الخلاف حول المرشح لرئاسة الجمهورية ليزيد من هوة الخلاف بين الطرفين ، اذ اقدم نواز شريف على اعلان انسحاب حزبه من صفوف الائتلاف الحاكم في ٢٥ اب (اغسطس)٢٠٠٨ ، بسبب خلاف مع شريكه الرئيس حزب الشعب الباكستاني حول هيئة القضاة ومن ينبغي ان يكون رئيسا للجمهورية ، فقد اعلن شريف عن ترشيح حزبه

[٢٩] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٧٠٨.بتاريخ٢٠٠٨/٣/٢٣.
[٣٠] جريدة الشرق الاوسط .العدد١٠٧١٠.بتاريخ٢٠٠٨/٣/٢٥.
[٣١] جريدة الشرق الاوسط .العدد١٠٨٥٨.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٠.

للقاضي سعيد الزمان صديقي لانتخابات رئاسة الجمهورية وقال: (طلبنا من سعيد الزمان صديقي قبول عرضنا له بان يصبح مرشحنا للرئاسة)، واضاف (هو باكستاني صالح وغير حزبي).

ولتبرير قرار الانسحاب من الائتلاف الحاكم قال شريف ان حزبه قرر ان يكون في صفوف المعارضة في البرلمان(اتخذنا هذا القرار بعد ان فقدنا الامل،كما لم يتم الايفاء بأي من الالتزمات التي قطعها لنا ) اصف زرداري زعيم حزب الشعب الباكستاني الشريك في الائتلاف[٣٢].

والواقع ان هذه الخلافات داخل الائتلاف الحاكم كانت على حساب التحديات المهمة التي تواجه الحكومة وفي مقدمتها الارهاب الذي تزايد بشكل واضح في البلاد واقترن بموجة هجمات غير مسبوقة ادمت باكستان في مدنها الرئيسة، وتبناها او نسبت الى ناشطين اسلاميين مقربين من تنظيم القاعدة وحركة طالبان.الى جانب ذلك تواجه باكستان صعوبات اقتصادية جمة مع نسبة تضخم مرتفعة،خصوصا في القطاع الغذائي وتزايد العجز الاقتصادي.

**ب-الانتخابات الرئاسية**

بعد انتهاء الانتخابات العامة وفوز المعارضة فيها بدأت مرحلة مهمة في الحياة السياسية الباكستانية، فقد اتفق زعماء الائتلاف الحاكم على تقليص سلطات رئيس الجمهورية وتحويلها الى رئيس الوزراء، وهذا ما اكده فارنا راجا رئيس كتلة حزب الشعب الباكستاني في البرلمان بقوله : (لقد اتفق القائدان على بذل اقصى جهد ممكن لسحب كل السلطات الدستورية من الرئيس ونقلها الى رئيس الوزراء). ويوضح الخبير الدستوري الباكستاني أكرم شيخ ان هذه التعديلات تقلل من مكانة رئيس الجمهورية الى مجرد رئيس شرفي،بعد سحب اهم سلطتين يتمتع بهما الرئيس بموجب الدستور الحالي وهما سلطة حل البرلمان وما يترتب عليها من حل الحكومة ،وتعيين رؤساء اركان القوات المسلحة . ولهذا فالهدف من حزمة التعديلات الدستورية هو سحب السلطات الواسعة من رئيس الجمهورية[٣٣].

وكان الرئيس مشرف قد اعلن استقالته من منصبه في ١٦اب (اغسطس) ٢٠٠٨، لتجنب قيام الحكومة بمساءلته بهدف عزله ،واعلنت لجنة الانتخابات الباكستانية ان السادس من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٨هو موعد الانتخابات الرئاسية لانتخاب رئيس جديد للبلاد ،وحددت اللجنة موعد ٢٦ اب (اغسطس) ٢٠٠٨، كاخر موعد لقبول اسماء المرشحين للانتخابات الرئاسية في البلاد [٣٤]. واشارت بعض المصادر الى ان قرار مشرف جاء بعد التوصل الى صفقة بوساطة الجيش الباكستاني والولايات المتحدة تضمن عدم توجيه اية اتهامات جنائية له. والواقع ان قرار مشرف جاء بعد تطورات عدة مهمة ابرزها:

١ – الفشل الانتخابي وتراجع شعبية الرئيس مشرف وخسارة حلفائه في الانتخابات العامة واعلان الائتلاف الحاكم استعداده للمضي قدما في مساءلة الرئيس مشرف وبتهم عديدة لعل في مقدمتها انت هاك الدستور ،وهي تهمة تصل عقوبتها الى الاعدام.

٢ – قرار الرئيس مشرف باقالة القضاة في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، مما اثار احتجاجات واسعة في البلاد .مما دفع الرئيس الى اعلان حالة الطوارىء في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، في مواجهة حملة الاحتجاجات الواسعة ضد سلطاته المدنية والعسكرية ،مما اجبره في مرحلة لاحقة على التخلي عن منصبه كقائد للجيش.

---

[٣٢] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٦٤.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٦.
[٣٣] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٧٧٤.بتاريخ٢٠٠٨/٥/٢٨.
[٣٤] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٦٤.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٦.

٣ – الازمة الاقتصادية وتزايد الفجوة بين الاثرياء والفقراء وارتفاع اسعار الغذاء والطاقة العالمية فضلاً عن سوء الادارة وارتفاع مستوى التضخم الى اعلى نسبة خلال ٣٠عاما وتزايد مديونية البلاد.

٤ – مواجهات المسجد الاحمر بين قوات الامن والمتحصنين في المسجد في تموز (يوليو) ٢٠٠٧، مما ادى الى تدهور الوضع الامني في عموم البلاد وخصوصا في المناطق القبلية ، ولجوء الرئيس مشرف الى زج القوات المسلحة لمواجهة التم رد المسلح في المناطق القبلية ، مما ادى الى جعل ا لجيش والاجهزة الامنية عرضة للهجمات المختلفة التي نفذها مقاتلو طالبان وادت الى مقتل اكثر من الف شخص وبالشكل الذي هدد وحدة وسلامة البلاد.

٥ – الضغوط الخارجية المتزايدة على الرئيس مشرف بعد تزايد نشاط المسلحين الاسلاميين في مناطق القبائل على طول الحدود الباكستانية– الافغانية .وتحميل باكستان مسؤولية تزايد العنف في افغانستان واستهداف قوات حلف شمال الاطلسي (الناتو).

في ضوء كل ماتقدم نجد ان الرئيس مشرف لم يكن امامه اية فرصة للبقاء بعد مواجهة مع برلمان مستقل ،في وقت خسر فيه سلاحه الرئيس بتخليه عن منصبه العسكري. ولم يعد لد يه سوى خيارين : اما الاستقالة او الهزيمة في معركة حامية مع البرلمان.وتولى محمد ميان سومرو رئيس مجلس الشيوخ مهام رئيس الجمهورية وكالة ، وسبق ان تولى سومرو مهمة رئاسة الحكومة الباكستانية في اثناء مدة فرض احكام الطوارىء[٣٥].

لقد كان واضحا مسعى حزب الشعب الباكستاني للفوز بالانتخابات الرئاسية فقد رشح زعيمه اصف زرداري للتنافس في الانتخابات ،وهذا ما اعلنه الامين العام للحزب رضا رباني (اصف زرداري قبل الترشيح للانتخابات الرئاسية بعدما رشحه الحزب بالاجماع )، وسمى نواب الحزب زرداري في اجتماع للجنة التنفيذية في الحزب .ورأى رباني في اختيار زرداري لهذا الترشيح تكريما لزوجته التي قتلت في اعتداء استهدفها وسط تجمع لانصارها في كانون الاول (ديسمبر ) ٢٠٠٧ . من جانبه اعرب نواز شريف رئيس حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز ) عن استعداده لقبول زرداري رئيسا للبلاد بشرط اجراء تعديل دستوري يسحب م ن الرئيس صلاحية حل البرلمان واقالة الحكومة (المادة١٧)، واوضح شريف (ان هناك اتفاقا ثابتا مع زرداري بشأن إعادة القضاة الم قالين، موضحا انه ليس لديه هو او اي شخص من حزبه نية للترشيح للرئاسة، مشيرا الى ان الاتفاق يؤكد ان اختيار الرئيس القادم للبلاد سيكون عقب تع ديل المادة ١٧ من الدستور وحينها لحزب الشعب الحق في اختيار رئيس الدولة ). وهذا يوضح ان قرار نواز شريف كان على درجة عالية من الخبرة السياسية اذ ان منصب رئاسة الجمهورية لم يعد مهما كما هو منصب رئيس الوزراء الذي نعتقد ان شريف ستظل عينه علية في المرحلة القادمة[٣٦].

اجريت الانتخابات الرئاسية في ٦ايلول (سبتمبر ) ٢٠٠٨، وفاز اصف زرداري زوج رئيسة وزراء باكستان الراحلة بنازير بوتو فيها، اذ صوت المجمع الانتخابي الذي ضم اعضاء البرلمان بمجلسيه واعضاء المجالس الاقليمية لاختيار رئيس الجمهورية وحصل زرداري على ٤٨٠ صوتا من مجموع الاصوات البالغة ٧٠٢ صوتا[٣٧]. وكانت قضية الاتهامات القضائية ضد زرداري هي اح دى العوائق المهمة في وجه ترشيحه ، وقد تم تسوية كل هذه القضايا فقد اعلن فاروق نايك محامي زرداري ان محكمة باكستانية اسقطت قضايا فساد مرفوعة ضد زرداري في خطوة مهمة لافساح

[٣٥] جريدة الزمان.العدد٣٠٧٨.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٠.
[٣٦] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٦٤.بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٤.
[٣٧] جريدة الزمان.العدد٣٠٩٣.بتاريخ٢٠٠٨/٩/٧.

الطريق امام توليه منصبا حكوميا . واكد (المحكمة الغت خمس إحالات ضد زرداري ) مضيفا : (كل اوامر المصادرة والاستيلاء على ممتلكاته انتهت)[٣٨].

والواقع ان هذه التطورات لاتترك مجالا للشك في ان هناك صفقة بين الطرفين مشرف وبوتو والتي فسحت المجال امام استمرار مشرف في السلطة بدعم غير مباشر من حزب بوتو واعادتهم الى الحياة السياسية في باكستان.

**المبحث الثالث: مستقبل النظام السياسي في باكستان**

تثير مسألة الحديث عن مستقبل النظام السياسي في باكستان العديد من القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية.فالساحة السياسية الباكستانية شهدت العديد من التطورات ال مهمة التي حاولنا رصدها في المبحثين السابقين وما يرتبط بها من تطورات هو محور هذا المبحث،ولغرض الاحاطة ببعض ملامح صورة المستقبل في باكستان نجد ان هذه الصورة ذات بعدين داخلي وخارجي وكما يلي:

**اولا:** البعد الداخلي حيث تبرز اهمية هذا البعد في العديد من التطورات الداخلية التي تقدم صورة واضحة عن الواقع الباكستاني ومايتميز به اليوم ، ولهذا نجد ان ابرز التطورات في هذا البعد كانت.

**١ –تدهور الوضع الامني في البلاد**

فقد تميزت هذه المرحلة من عمر باكستان بحالة واضحة من التدهور الامني الذي القى بظلاله على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والامنية، وكان من ابرز المؤشرات هي محاولة اغتيال رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني عندما اطلق شخص غير محدد الهوية النار على سيارته عندما كان عائدا الى اسلام اباد من لاهور ،وقد عد الهجوم تراجعا امنيا خطيرا ، اذ وقع في الطريق الرئيس الذي يصل بين اسلام اباد والمطار في ٤ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٨. واعلنت حركة طالبان باكستان مسؤوليتها عن الهجوم على موكب رئيس الوزراء وقال المتحدث باسم الحركة مسلم خان (تم القيام بذلك انتقاما من العمليات التي يقوم بها الجيش في وادي سوات ومنطقة القبائل ) واضاف (سياسات اولئك الذين يحكمون هذا البلد ضد الاسلام والوطن . ان هؤلاء الناس يريدون فقط ارضاء الامريكين ) وحذر من ان الحركة ستواصل استهداف كبار المسؤولين في اسلام اباد اذا لم يغير جيلاني وحكومته سياساتهم الحالية الموالية للولايات المتحدة (نريد ان نقول لهم انه اذا لم يشعر اطفالنا بالامن في ديارهم فلن يستطيعوا هم الشعور بالامن حتى في سياراتهم المصفحة)[٣٩].

والواقع ان هناك اربع محاولات جرت ضد القيادة السياسية في باكستان منذ ان شاركت باكستان في الحرب على الارهاب منذ العام٢٠٠١، منها محاولتان ضد الرئيس السابق برويز مشرف ، الاولى في العام٢٠٠٣ بتفجير قنبلة تحت جسر كان سيمر من فوقه موكبه، والثانية في العام ٢٠٠٤ بمحاولة انتحارية مزدوجة ضد موكب الرئيس مشرف ، ونجا رئيس الوزراء السابق شوكت عزيز من محاولة تفجير انتحارية في العام ٢٠٠٤، الى جانب اربع محاولات انتحارية فاشلة ضد وزير الداخلية الاسبق افتاب شيرباو[٤٠].

من جانب اخر ، برزت العمليات الانتحارية في باكستان لتشكل تهديدا جديا للاستقرار في البلاد ،وكان من ابرز هذه العمليات هي التي استهدفت المراكز الحيوية للسياحة والمراكز العسكرية المهمة ،ففي ٢٠ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، استهدف هجوم انتحاري بشاحنة مفخ خة فندق (ماريوت) وسط العاصمة اسلام اباد وادى الى مقتل ستين

---

[٣٨] **جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٦٩١.بتاريخ٢٠٠٨/٣/٦.**

[٣٩] **جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٧٣.بتاريخ٢٠٠٨/٩/٤.**

[٤٠] **وللمزيد من التفاصيل حول هذه المحاولات يُنظر: برويز مشرف.على خط النار،مذكرات الرئيس الباكستاني.شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٧.ص٣١٥- ٣٣٥.**

شخصا وجرح نحو ٢٠٠شخص، وكان من بين القتلى شخص امريكي وجرح عدد كبير من الاجانب .ويمكن عد هذا الهجوم واحداً من اسوأ الهجمات التي تعرضت لها باكستان بعد الانتخابات العامة في مطلع العام٢٠٠٨[٤١].

وتعرضت المراكز الرسمية وخصوصا العسكرية الى موجة من الهجمات الارهابية كان ابرزها ماتعرضت له اكاديمية الشرطة على مشارف مدينة لاهور ، اذ هاجمت مجموعة من المتطرفين هذه الاكاديمية وقتل في الهجوم اكثر من ٢٠ متدربا كما قتل ٤ من المتطرفين ،واتهم وزير الداخلية عبد الرحمن مالك ، مقاتلين موالين لزعيم طالبان الباكستانية بيت الله محسود بتنفيذ الهجوم على اكاديمية الشرطة.

وفي رده على الادعاءات بتدهور الوضع الامني في باكستان وتزايد هجمات المتطرفين ، اكد مالك ان (من الخطاء القول ان القانون والنظام في باكستان انهارا ، فنحن اقتربنا من رصد المهاجمين الضالعين في هذه ) الهجمات واضاف (هذا هجوم ارهابي مخطط ومنظم ،ويظهر المدى الذي يمكن ان يذهب اليه اعداء هذا البلد .علينا ان نقاتل بوحدة ويجب التخلص من العناصر العدائية من خلال وحدتنا)[٤٢].

والواقع ان تدهور الوضع الامني في باكستان سيظل عائقا مهما امام اي تقدم يمكن ان يتحقق في باكستان ، وسيبقى هدف الجماعات المتشددة هو زعزعة امن واستقرار البلاد الان وفي المستقبل ، ومحاولة هذه التنظيمات المختلفة البرهنة على عدم قدرة الحكومة وقواتها على ضبط الوضع في البلاد.

**٢ -تدهور العلاقة مع قوى المعارضة**

يمكن القول ان الازمات السياسية مزمنة في باكستان ، بسبب التركيبة السياسية الضعيفة التي لم يسمح لها بالنمو واشتداد صلبها ،نتيجة لتدخل المؤسسة العسكرية ، ولدعم الدول ذات المصالح الاستراتيجية في باكستان ،للضباط العسكريين للاستيلاء على الحكم، او للديكتاتورية بايصال تلك البلاد الى ايدي العسكر.

وتزايدت ازمات البلاد بعد تولي اصف علي زرداري رئاسة البلاد،فالمناورات السياسية التي قامت بها المؤسسة العسكرية بموافقة واشنطن ، اوصلت زرداري الذي لاخبرة له ، ولامصداقية، والمتهم بالفساد الى منصب رئيس الجمهورية من دون تحجيم صلاحيات الرئيس التي كرسها الجنرا ل مشرف لنفسه . وبرهنت التظاهرات الواسعة المطالبة بإعادة القضاة المعزولين والتي استمرت من اذار (مارس) ٢٠٠٧، وانتهت في اذار (مارس) ٢٠٠٩، وخروج هذا الكم من الباكستانيين،كشفت امرين : الاول، بعد زرداري عن الواقع اليومي للشعب في باكستان . والثاني، ان الباكستانيين يريدون نظاما ديمقراطيا يحترم حقوق الانسان وينشىء مؤسسات ليبرالية.

لقد كشف الرئيس زرداري عن ميله الى الديكتاتورية في الحكم ، وبرز ذلك في عدم تقبله للمعارضة اوحرية الراي،وشكوكه بكل النشطاء السياسيين، وعدم اهتمامه ولامبالاته بما يتعرض له البلوش والباشتون، ولجوءه الى الاساليب القاسية في التعامل مع مناوئيه السياسيين، ادى كل ذلك الى مواجهات الشارع التي كادت تفقده رئاسته وتغرق البلاد في الفوضى.

لقد بات واضحا غياب اي ة رؤية او تصور لدى الحكومة لمعالجة المشاكل المختلفة ، فقد وافقت الحكومة برئاسة يوسف رضا جيلاني على إعاد ة كبير القضاة افتخارشودري مع خمسين قاضيا اخرين الى مناصبهم . جاء الاعلان بعد لقاء قائد الجيش الجنرال اشفاق كياني مع الرئيس زرداري ورئيس الوزراء جيلاني ،اذ طلب منهما التراجع عن القرارات المتخذ ة وهي عدم إعادة القضاة ،حكم المحكمة العليا بعدم اهلية زعيم المعارضة نواز شريف للمشاركة

[٤١] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٩١.بتاريخ٢٠٠٨/٩/٢٢.
[٤٢] جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٠٨١.بتاريخ٢٠٠٩/٣/٣١.

السياسية الصادر في ٢٥ شباط (فبراير) ٢٠٠٩، الغاء حكومة حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز ) التي يراسها شهباز شريف، شقيق نواز ورئيس اقليم البنجاب.

طالب كياني بالتراجع عن كل هذه القرارات لان الوضع سيتفجر ، وهي ضمن صفقة تم التوصل اليها بين واشنطن والمؤسسة العسكرية الباكستانية لدفع الرئيس زرداري للقبول بالتراجع.

والواقع انه لم يكن امام جيلاني خيارات كثيرة ، ذلك ان رجال الشرطة في لاهور تحدوا حكومة حزب الشعب ،وسمحوا لالاف المتظاهرين بالانطلاق نحو العاصمة اسلام اباد .ان تراجع الحكومة عن قراراتها لن ينه ي الازمات في باكستان، فاكتفاء نواز شريف بتحقيق مطالبه الان، لايعني انه لم يعد يتطلع الى الاطاحة بحكومة زرداري ، خصوصا بعدما رفض الجيش التجاوب مع تلميحات الادارة الامريكية للتدخل[٤٣].

**٣ – تزايد حدة الصراع الشخصي بين الزعماء السياسيين.**

ان تأمل الخارطة السياسية الباكستانية يبرز ان الامور كانت تتجه نحو التصعيد ،بل نحو الانهيار السياسي والاقتصادي بسبب الصراعات الفردية والفئوية الكبيرة التي عصفت بهذا البلد بأكمله .والاسباب وراء هذه الصراعات ليس الدفاع عن باكستان وانما الطموحات الفردية لشخص او طرف يحاول البقاء في السلطة او القفز اليها وباية وسيلة حتى لو ادى ذلك الى حرق باكستان. وهنا يثار التساؤل الاهم هل ان إعادة رئيس القضاة الى السلطة هو الهدف؟

ان السبب المعلن للمشكلة هو إعادة رئيس القضاة شودري وباقي القضاة الذين عزلهم الرئيس مشرف في العام٢٠٠٧، ولكن الحقيقة ان إعادة رئيس القضاة ليست هدفا، بل وسيلة يمكن من خلالها ان يعود رئيس حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز ) اقوى احزاب المعارضة الى السلطة . وهنا نعود الى المشكلة الحقيقية والتي استغلت استغلالا جيدا من قبل نواز شريف . لقد بدأت المشكلة عندما تحالف آصف زرداري مع نواز شريف لعزل الر ئيس مشرف من السلطة الا ان الاتفاق كان انه اذا عُ زل مشرف يتم تعيين تكنوقراط حيادي غير حزبي ، والذي حدث ان زرداري نقض العهد مع نواز شريف وتولى السلطة، وهو تصرف دل على ان زرداري لم يحسن اللعبة السياسية ، وكان تصرفه هذا احد الاسباب الرئيسة للازمة في باكستان.

لقد استغل نواز شريف مشكلة رئيس القضاة وجعلها جسرا " لمحاولة الوصول الى السلطة ،فمن المعلوم ان رئيس القضاة اصدر اوامراً بفتح ملفات الفساد التي تخص زرداري ،وقد جمدت القضية بعد عزل رئيس القضاة ،ومحاولة التيارات الاسلامية اعادته الى منصبه فان هذا يعني انه سيعيد فتح م لفات الفساد لزرداري وهذه الملفات قد تبعده عن السلطة ..ومعنى ذلك وصول نواز شريف اليها ،لذلك نرى ان زرداري كان متمسكا بعدم إعادة القاضي الى السلطة ولو ادى ذلك الى اغراق البلاد في الفوضى.وبالمقابل كان شريف متمسكا هو الاخر بإعادة القاضي الى منصبه.

وللوصول الى هدفه استخدمت الجماهير كاداة لذلك ،فقد زحفت حشود كبيرة نحو العاصمة اسلام اباد والتي تعد معقلا لنواز شريف،وكان في طليعة هذه الحشود محامون وهدفها المعلن اعادة القاضي الى منصبه .وحقيقتها موقف سياسي يناصر نواز شريف ، الذي قاد هذه الحشود .لقد قاد شريف حشودا كبيرة تقل هم نحو ١٠٠٠ مركبة وحاول ان يعتصم اولا امام البرلمان لزيادة حجم التأييد له[٤٤]. ويبقى التساؤل قائما هل يقبل نواز شريف التعامل مجددا مع زرداري بعد ان اخل بكل وعوده السابقة،وهل يقبل زرداري تقديم تنازلات لخصمه السياسي ويعرض عليه المشاركة في الحكم؟

**٤ – تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد**

[٤٣] هدى الحسيني.مشكلة باكستان:رئيسها آصف زرداري.جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٠٦٩.بتاريخ٢٠٠٩/٣/١٩.
[٤٤] جريدة الزمان.العدد٣٢٤٨.بتاريخ٢٠٠٩/٣/٢٢.

كانت باكستان تعاني من وضع اقتصادي صعب، فقد شهدت مرحلة تراجع اقتصادي إلى مستوى ٤% سنوياً، طوال عقد التسعينيات، وصولاً إلى مستوى ٦،٢ % عام ٢٠٠٠– ٢٠٠١. ويُرجِع المحللون هذا التراجع الاقتصادي إلى عوامل خارجية لا علاقة للباكستانيين أنفسهم بها . فخلال العشر سنوات الممتدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ كان الاقتصاد الباكستاني يتغذى بصورة أساسية من العملات الصعبة التي يدخلها العمال الباكستانيون العاملون بكثافة في بلدان الخليج العربي وفي المملكة العربية السعودية بصورة خاصة التي كانت تنعم بذروة الطفرة النفطية، وبعدم ا كانت عوائد العمال الباكستانيين "النفطيين" تشكل وحدها حوالي ٣،٩ % من الدخل القومي السنوي الصافي، تراجعت إلى مستوى ٢% فقط في السنوات الأخيرة بفضل البطء الذي أصاب اقتصاديات البلدان العربية النفطية.

فضلآص عن ذلك، كانت باكستان تأمل، من خلال دعمها لـ "طالبان" تعزيز صادراتها إلى آسيا الوسطى وبناء خط أنابيب غاز من تركمنستان يمر بهيرات وقندهار، غير أن ازدهار عمليات التهريب أطاح بهذه الآمال الباكستانية. وكان الفساد داخل الطبقة السياسية قد أتاح لبعض رجال الأعمال أخذ قروض ضخمة من مصارف القطاع العام بدون أن يسددوها للدولة واستعيد منها مؤخراً ٧٢٠ مليون دولار فقط والباقي يتجاوز ٣ مليارات دولار ، على أن المديونية الخارجية الباكستانية ليست أقل قسوة من مديونيتها الداخلية، ويقدر الخبراء حالياً قيمتها بحوالي ٣٨ مليار دولار.

وكانت إدارة الرئيس بوش رفعت الحظر الكامل على العقوبات الاقتصادية التي فرضت على باكستان عقب قيامها بالتفجيرات النووية في عام ١٩٩٨، وحصول الانقلاب العسكري عام ١٩٩٩. وقدمت أيضاً مساعدة مالية ضخمة، وعملت لمصلحة جدولة ديونها الخارجية. وحصلت باكستان على دعم البلدان الصناعية الغنية الدائنة لها، لأن هذا يخدم الأهداف الجيوبوليتيكية الغربية، وفي الوقت عينه يسمح لإسلام أباد بالمضي قدماً في طريق الإصلاح الهيكلي[٤٥].

ونجحت باكستان في التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي من اجل الحصول على قرض بقيمة ٧,٦مليار دولار ،وهذا ما اكده وزير المالية شوكت تارين في ٥١تشرين الثاني (نوفمبر )٢٠٠٨،واوضح الوزير الى ان القرض سيشكل جزءا من برنامج يرمي لتحقيق الا ستقرار الاقتصادي، وقال تارين (من المقرر ان يستمر البرنامج على مدار ٢٣شهرا وان يتم سداد القرض خلال مدة خمس سنوات ،وستتراوح معدلات الفائدة بين ٣,٥١ و ٤,٥١ في المائة ). واضاف (من المتوقع تلقي اول دفعة مالية من صندوق النقد الدولي في وقت لاحق من هذا الشهرتشرين الثاني (نوفمبر)).

وتوقع وزير المالية ان تحصل باكستان على قرابة ٤مليارات دولار من صندوق النقد الدولي خلال العام المالي الجاري ،بينما تحصل على باقي الاموال في العام القادم . واكد الوزير ان القرض سيتم توجيهه لتعزيز احتياطي النقد الاجنبي، بعد ان باتت باكستان في مواجهة ازمة ميزان المدفوعات ، الان صندوق النقد الدولي يفرض شروطا على قروضه اهمها تقليص حجم الحكومة والحد من الانفاق خارج المجال التنموي وال غاء الاعانات ذات الاهمية السياسية ،وجميع هذه الشروط تعد سلبية من منظور حكومة اسلام اباد ، وتعرضت الحكومة لانتقادات قوية وحادة من الاحزاب السياسية المعارضة لسعيها للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي[٤٦].

**٥ –تزايد الضغوط على المؤسسة العسكرية.**

[٤٥] **توفيق المديني.مصدر سابق .ص٦٧.**
[٤٦] **جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩٤٦.بتاريخ٢٠٠٨/١١/١٦.**

اثار موقف الرئيس مشرف المؤيد للولايات المتحدة في حربها على الارهاب المخاوف من تعرض الترسانة النووية الباكستانية الى المخاطر والخوف من وقوع بعض الاسرار النووية والمعدات في ايدي بعض الجماعات الارهابية المعادية للولايات المتحدة ،وخلال الاعوام الستة الاخيرة انفقت ادارة بوش ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار على برنامج شديد السرية لمساعدة الرئيس برويز مشرف لتوفير حماية كافية لترسانة البلاد النووية .وهذه المساعدة المتضمنة في بنود سرية من الميزانية الفدرالية دفعت كنفقات لتدريب موظفين باكستانين في الولايات المتحدة ودعم مركز تدريب لامن الاسلحة تم انشاؤه في باكستان.

كذلك اعطيت باكستان كميات كبيرة من طائرات الهليكوبتر ونظارات ليلية من اجل مساعدتها على ضمان امن سلاحها النووي ورؤوس صواريخها ومختبراتها النووية.

وجاء اطلاق البرنامج الامريكي عقب هجمات ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ حينما تدارست ادارة بوش مسألة اشراك باكستان في التعامل مع التكنولوجيا الامريكية المخصصة لحماية الاسلحة النووية الامريكية وهو نظام يعرف باسم PALS وهو قادر على منع انفجار الاسلحة النووية من دون استخدام شفرات وأذون خاصة .ويؤكد الليفتنانت جنرال خالد كيداوي تسلم بلاده مساعدة دولية لطمأنة واشنطن من سد كل نقاط الضعف في البرنامج الباكستاني.

وهنا يوضح الادميرال مايك مولن رئيس هيئة اركان الجيش الامريكي "لا ارى اي مؤشر حتى الان يدل على ان امن تلك الاسلحة مهدد لكننا بالتاكيد نراقب الوضع جيداً وهذا ما يجب ان نقوم به ". وجاءت كلمات الادميرال مولن استناداً الى تقييمين منفصلين قامت بهما اجهزة الاستخبارات وتوصل احدهما الى ان ترسانة الاسلحة النووية الباكستانية في حالة امنة تحت الظروف الحالية اما الاخر فتوصل الى ان المختبرات النووية هي الاخرى امنة[٤٧].

الا ان الامر الذي يثير قلقنا امنياً كبير هـ و تدهور الوضع الامني في باكستان ، فالولايات المتحدة لم تضغط بما يكفي من اجل العودة الى الحكم الديمقراطي، وهناك اعتقاد بان الحكومة المنتخبة ديمقراطيا سوف تنجح في استئصال الارهاب والتطرف وفي الوقت نفسه تواصل ادارة بوش دعم الرئيس مشرف الذي يشكل حليفاً يمكن الاعتماد وعليه في الحرب على الارهاب[٤٨].

ووصلت العلاقات بين الجيشين الامريكي والباكستاني وهما حليفان في الحرب على الارهاب ، الى اسوأ حالاتها منذ احداث ١١ايلول ٢٠٠١،بعد تولي الجنرال اشفاق كياني قيادة الجيش وخصوصا بعد انسحاب القوات الباكستانية من مناطق قبلية عديدة على الحدود مع افغانستان يسكنها قادة طالبان والقاعدة والالاف من مقاتليهم . وقد اخبر الجنرال كياني قائد الجيش الباكستاني ،مسؤولي الجيش الامريكي والناتو انه لن يحتفظ او يجهز قوات اً لمحاربة المتمردين على الحدود الغربية الجبلية لباكستان كما يطلب الامريكيون.وبدلا من ذلك،سيظل الجيش متمركزا على الحدود الشرقية لباكستان وسيستعد لاي صراع مع العدو التقليدي الهند.

الا ان المسؤولين الباكستانيين اكدو بانهم سوف يستمرون في نشر قوات حرس الحدود ووحدات شبه عسكرية بطول الحدود مع افغانستان ، ولكنهم يفتقدون الى المعدات ، وغير مدربين جيدا ،وفقدوا القدرة على الاحتكاك مع المسلحين. ويقوم الجيش الامريكي بتدريب وتجهيز حوالي ١٠٠ الف من هذه القوات ، ولكنه رفض مطالب باك ستانية بتجهيز من ٤-٥ وحدات جديدة. وقد ادى الاحباط المتزايد بين قوات الولايات المتحدة والناتو في افغانستان الى زيادة

---

[٤٧] ديفيد سانغر ووليام برود.واشنطن قدمت مساعدة سرية لباكستان لحماية منشأتها النووية من المتطرفين .جريدة الشرق الاوسط . العدد ١٠٥٨٣ في ٢٠٠٧/١١/١٩ .

[٤٨] فريال ليغاري.باكستان :هل يحتمل الوضع الامني اجراء انتخابات؟ جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٥٨٤ في ٢٠٠٧/١١/٢٠.

مطالب المسؤولين الامريكيين والافغان والقادة الاوربيين ، والامم المتحدة بحث باكستان على الاستمرار في دعم الحرب ضد التطرف.

والواقع ان الجيش الباكستاني غير مستقر ، فقد اكثر من ١٠٠٠جندي ومدني منذ هجومه الاول على طالبان العام٢٠٠٤، وقد توصل الى اتفاقية سلام غير رسمية مع قادة حركة طالبان ا لافغانية في المناطق القبلية ، والتي تعهدوا فيها بعدم مهاجمة القوات الباكستانية . وهذه الاتفاقية لاتمنع طالبان من مهاجمة قوات الناتو والقوات الافغانية في افغانستان[٤٩].

ان واشنطن تريد من باكستان ان توقف تدفق المتشددين بحرية من ولاياتها الحدودية التي ينعدم فيها القانون تقريبا الى افغانستان للانظمام الى مقاتلي طالبان ولكن اسلام اباد قلقة من اثارة رد فعل عنيف .ويوضح الرئيس الباكستاني اصف زرداري ذلك بان اسلام اباد ستشجع الاستثمار في المناطق المضطربة وتحاول الحصول على مزيد من المعاملة التفضيلية لمنتجاتها في الاسواق الامريكية. ويؤكد زرداري (اننا نتطلع الى اجراء حوار عندما تتولى ا لادارة الامريكية الجديدة السلطة ، وسنعمل بشكل حازم للتوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة من اجل تلك المناطق ). وترفض باكستان شن هجمات عسكرية اجنبية على اراضيها قائلة انها لاتنتهك سيادتها فحسب ولكنها غ ير مثمرة وتزيد التأييد للمتشددين في بلد يعارض فيه كثيرون دعم الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد يؤكد الرئيس زرداري ان التمرد الاسلامي في باكستان هو (مشكلة خاصة بها) ويضيف (انها حربنا بشكل اساسي ،لقد وصفت خطأ بانها حرب امريكا)[٥٠].

ولهذا منعت القوات الباكستانية مروحيات تابعة للجيش الامريكي ورجال الكوماندوز الامريكيين من العبور الى الاراضي الباكستاني بالقرب من منطقة انجورادا القريبة من الحدود الافغانية . ولمواجهة الانشطة العسكرية الامريكية المتزايدة داخل الاراضي الباكستاني، قال المتحدث باسم الجيش الباكستاني أثار عبا س ان الجيش الباكستاني سوف يرد اذا ما انتهكت الحدود الباكستانية من قبل قوات اجنبية.

وقال الجنرال اشفاق كياني قائد الجيش الباكستاني ان باكستان لن تسمح للقوات الاجنبية بالعمل داخل اراضيها وان بلاده ستدافع عن سيادتها ووحدة اراضيها باي ثمن .وتاتي هذه التصريحات فـي الوقت الذي سببت فيه الغارات الامريكية في احتجاجات محلية قوية في باكستان في الوقت الذي ادان فيه البرلمان الغارات الامريكية وطلب من الادارة الامريكية وقف تعديها على الاراضي الباكستانية[٥١].

ثانيا : البعد الخارجي ، اذ يكمل هذا البعد الداخلي في دوره وتاثيره وتبرز فيه متعددة روابط تاخذ بعد ين مهمين اقليمي ودولي وكما يلي:

**اولا– البعد الاقليمي**

**١. العلاقة مع افغانستان**

يشهد تاريخ العلاقات الباكستانية – الافغانية ان افغانستان كانت الدولة الوحيدة التي عارضت انضمام باكستان الى الامم المتحدة ،وكانت الدولتين قاب قوسين او ادنى من الالتحام في حرب في بداية عقد الستينيات من القرن الماضي . وقد شهدت سنوات الحرب الباردة توترا بين البلدين خاصة عند كل مرة اثار فيها حكام كابول مشكلة

[٤٩] احمد رشيد.قلق من انسحاب الجيش الباكستاني.جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٧٨٦.بتاريخ٢٠٠٨/٦/٩.
[٥٠] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩١٨.بتاريخ٢٠٠٨/١٠/١٩.
[٥١] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٨٥.بتاريخ٢٠٠٨/٩/١٦)

بلوشستان المتنازع عليها مع باكستان . ونتيجة هذا الترابط التاريخي تعد باكستان دولة فاعلة على مسرح الصراع الافغاني والذي استرعى الاهتمام الباكستاني الرسمي والشعبي على السواء.

ولعبت باكستان دورا مهما خلال حقبة الاحتلال السوفيتي لافغانستان ،الا ان الدعم الباكستاني للمجاهدين الافغان خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي لم تكن نتائجه ايجابية دائما وذلك لسببين . الاول، تدفق اكثر من ثلاثة ملايين لاجي ء افغاني على باكستان سبب ضغوطا هائلة على البنى الاساسية المختلفة ، وازدهرت التجارة غير المشروعة للمخدرات والسلاح كما ازدادت انشطة المتشددين الاسلاميين . والثاني، ان التعاون الباكستاني مع المخابرات المركزية الامريكية في اكبر عملية ضد القوات السوفيتية منذ حرب فيتنام وفتحت باكستان المجال امام اعمال التخريب والعنف في مناطق وسط آسيا وجنوب آسيا والشرق الاوسط[٥٢].

وبعد نجاح المجاهدين الافغان في طرد الروس من اراضي افغانستان وسقوط الاتحاد السوفيتي تخلى الجميع عن افغانستان ونفضت الولايات المتحدة والدول الغربية ايديهم من المشكلة وبسبب حروب المجاهدين الافغان داخل افغانستان ،انعكست المشكلة داخل اراضي باكستان بوجود نحو ٣٢٠,٠٣٠ الفا من الافغان الذين لا يريدون العودة الى ديارهم لانهم مطلوبين هناك، ونحو ٤ ملايين لاجئ افغاني فروا من ويلات الحرب بين قادة المجاهدين.

وتبلغ حدود باكستان مع افغانستان ٢٥٦٠ كم وكانت تلك الحدود قبل هجمات ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ مفتوحة ومن السهل المرور من الجانبين وقد ارسلت الحكومة الباكستانية ٩٠ الفاً من قوات الجيش الباكستاني الى المنطقة القبلية الحدودية ،اذ يوجد نحو الف نقطة حدودية في تشامان وبلوشستان وطورخم يقابلها نحو ١٠٠ نقطة حدودية في الجانب الافغاني .ويعبر هذه الحدود ٣٠ الف شخص تقريباً يومياً[٥٣].

وبعد احدث ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، قدم بوش إلى مشرف إنذاراً نهائياً : إما التخلي عن دعم طالبان والانضمام إلى الحرب الأمريكية على الإرهاب أو تحمُّل النتائج بوصفه عدواً للولايات المتحدة. ومع إذعان باكستان، استفادت أمريكا من التسهيلات العسكرية حينها مقابل تجديد الالتزام طويل الأمد بتقديم المساعدات، وحصلت باكستان على لقب «حليف أساسي». وتم تجاهل نقاط حيوية على الرغم من المخاطر الهائلة التي ما زالت كامنة. وقدم الرئيس برويز مشرف تعهدات شملت إدخال إصلاحات داخلية ومحاربة التطرف الأصولي، والدخول في مباحثات سلام مع نيودلهي ومنع المسلحين من دخول كشمير ودعم حكومة قرضاي. فالالتزام بهذه التعهدات يعني تخلي باكستان فجأة عن كل السياسات الجوهرية التي سارت عليها منذ اليوم الأول لاستقلالها ونكران «القومية الإسلامية» التي كانت لمدة طويلة الدافع وراء الصراع حول كشمير مع الهند والسيطرة على أفغانستان.

وبات استمرار الحرب على الإرهاب في أفغانستان،يشكل عبئاً ثقيلاً على الجنرال برويز مشرف، الذي أضحى نظامه مهدداً بسبب استمر ار العمليات العسكرية مدة طويلة، الأمر الذي جعله يضيق منذ ذلك الحين ذرعاً من شدّة الضغوط عليه، مشبهاً الحرب بالمستنقع، ومحذراً من استمرار تدفق اللاجئين الأفغان إلى الأراضي الباكستانية لأن ذلك يفرض ضغوطاً اقتصادية واجتماعية على بلاده.

وفي غضون ذلك، احتدم ال خلاف بين إسلام أباد وكابول حول تسلّل المُحاربين القادمين من باكستان – المناطق القبليّة وبلوشستان ،، في حين تنبّه الجيش الأمريكي لهذه التسرّبات الكثيفة ولتقدّم حركة طالبان في جنوب شرق

[٥٢] مؤنس احمر.القوى الاقليمية والمسألة الافغانية.في ابراهيم عرفات(محررا)القضية الافغانية وانعكاساتها الاقليمية والدولية .مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.١٩٩٩.ص١٥٤.

[٥٣] ينظر تصريحات تسنيم اسلم المتحدثة بأسم الخارجية الباكستانية في جريدة الشرق الاوسط. العدد ١٠٤٥١ في ٢٠٠٧/٧/١٠.

أفغانستان، على حساب قوى حلف شمال الأطلسيّ التي جرى حشدها مؤخّراً في المقاط عات الحدوديّة .بيد أن استمرار دعم المخابرات الباكستانية للأحزاب الدينية يعزز التطرف في أفغانستان وغيرها[٥٤].

ومنذ الحادي عشر من سبتمبر دفع ت القيادة الباكستانية ثمناً باهضاً لتحالفه ا مع واشنطن في حربها ضد افغانستان وطالبان خاصة بعد اغلاق المدارس الدينية المشتبهة بأن لها علاقات مع الجماعات المحظورة حيث اصبح ت تواجه قضية الوضع الساخن لجبهة الحدود في افغانستان المجاورة والعجز عن ضبطها ووقف نمط الخلاف والصراع بين الحكم والمعارضة المتمثلة في الحركة الاسلامية ، ويمكن للاوضاع بين الطرفين ان تتصاعد الى ما يهدد استقرار نظام الحكم او المجتمع، بل هو ربما نظر الى ان ال تظاهرات والاضرابات التي تنظمها الحركة الاسلامية في الشوارع والبرلمان ضد سياساتها ،وتمثل احدى الاوراق التي يمكن استخدامها في تقليل الضغوط الامريكية والهندية على النظام السياسي لتقديم المزيد من التنازلات .لكن الاوضاع تغيرت بعد امتداد طالبان بنشاطها العسكري الى داخل باكستان مع نشأة ما سمي بطالبان باكستان،وبدخول المناطق القبلية الى جانب القاعدة وطالبان في موقفها ووحدها وبظهور او بعودة ظهور حركة انفصال بلوشستان وتصاعد الاعمال العسكرية في المناطق المتاخمة للحدود الاف غانية مع الجيش الباكستاني ،وهنا نجد ان الامر وصل الى مرحلة الخطر، وان القوى الصاعدة في الداخل ونمط الصراع الذي يسيطر على ما عداه من الصراعات الاخرى هو الصراع العنفي الذي تحول الى نمط من انماط حرب العصابات ضد الجيش الباكستاني الذي هو عماد الدولة ، وبما يتطلب تغييراً في استراتيجية الحكم حيث الدول والمجتمع باتا مهددين[٥٥].

وتبرز المشكلة هنا في تزايد نشاط الجماعات المسلحة ،فقد تعهد بيت الله محسود زعيم طالبان باكستان بمواصلة قتال قوات حلف شمال الاطلسي والقوات التي تقودها الولايات المتحدة في افغانستان بغض النظر عن المفاوضات على اتفاق سلام مع الحكومة الباكستانية ،وكان محسود قد وقع اتفاق سلام مع الحكومة في العام٢٠٠٥،الانه خرقه في العام ٢٠٠٧ باسره نحو ٢٥٠ جنديا واطلق سراحهم مقابل الافراج عن رجاله .واكد محسود بانه فخور ان يكون عدوا للولايات المتحدة ،موضحا ان الافغان يقودون القتال ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة في افغانستان فيما يشكل الباكستانيون وغيرهم من الاجانب خمسة في المئة فقط من المسلحين[٥٦].

وفي مواجهة تزايد نشاط الجماعات المسلحة تعهد الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري بمواجهة نشاط هذه الجماعات ، وقال زرداري (لن تسيط ر طالبان على اي جزء من بلادي ) مضيفا ان التقارير التي تحدثت عن تطبيق الشريعة الاسلامية في بعض المناطق في باكستان ليست سوى (دعاية اعلامية ). واضاف زرداري ان المجتمع الدولي يجب ان يقر بدوره في تصاعد حركات التشدد الاسلامي والارهاب الدولي . واوضح انه (يجب ان يقبل العالم باننا مسؤولون جميعا عن خلق هذا الوحش،اعتقد ان العالم لم يبلغ بهذا،انه لايتحدث عنه،لقد كان في حالة انكار)[٥٧].

وبعد تزايد نشاط المسلحين في المناطق القبلية وشمال غرب البلاد اشارت بعض التقارير الى انشاء مقاتلي طالبان نظام اً قضائياً خاصاً وفرض احكام الشري عة في المناطق الخاضعة لهم وتشكيل محكمتين تعتمدان الشريعة الاسلامية احداهما في مدينة سوات والاخرى في جنوب وزيرستان ، وهذا ما اثار جدلا واسعا في انحاء البلاد ، مما دفع رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني الى القول ان حكومة بلاده لن تسمح بقيام نظام قضائي مواز على يد م سلحين في

[٥٤] توفيق المديني.مصدر سابق.ص٦٧.
[٥٥] مجلة الوطن العربي العدد ١٦٠٦ في ١٢/١٢/ ٢٠٠٧.
[٥٦] جريدة الشرق الاوسط .العدد١٠٧٧١.بتاريخ٢٥/٥/٢٠٠٨.
[٥٧] جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٠٧٤.بتاريخ٢٤/٣/٢٠٠٩.

الشريط القبلي شمال غرب البلاد .واضاف ان نظام الشريعة القضائي ، الذي اعتمده المسلحون ،امر غير مقبول على الاطلاق، ولن نسمح لهذا النظام ان يزدهر في باكستان[٥٨].

والواقع ان وادي سوات ،الذي يبعد ١٦٠كم عن العاصمة اسلام اباد ،قد اصبح محورا للصراع بين طالبان والجيش الباكستاني منذ العام ٢٠٠٨،مما اسفر عن تشريد الاف من السكان ، واتلاف الممتلكات الخاصة ،ومقتل المدنيين .وهذا مايؤكده شوكت طاهر المسؤول في هيئة ادارة الازمات الوطنية ، بان الهيئة سجلت نحو ٥٥٧٢٩ عائلة نازحة او ٣٣٧٧٧٢فردا[٥٩].

**٢. العلاقة مع الهند**

في البدء لابد من تأكيد حقيقة مهمة وهي ان حالة العداء بين باكستان والهند تعود بداياتها الى عقود عديدة سبقت قيام الدولتين في العام ١٩٤٧،وما يؤكد هذه الحقيقة هي الحروب الثلاث التي خاضها البلدان في الاعوام ١٩٤٨،و١٩٦٥،و ١٩٧١، والعديد من حالات التوتر التي كادت ان تصل الى حد اعلان الحرب بينهما.

وقد سعت باكستان والهند الى الحد من مخاطر المواجهة بينهما وخصوصا انهما يمتلكان القدرة النووية ،وفي هذا الاطار وقع البلدان والهند اتفاقا لخفض مخاطر الحوادث المرتبطة بالاسلحة النووية ،وكان الاتفاق ثمرة جهود اللجنة المشتركة التي شكلت في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤، بمناسبة استئناف عملية السلام في محاولة لتسوية خلافاتهما المرتبطة بشكل خاص بقضية كشمير[٦٠].

وتواصلت الجهود الدبلوماسية بين البلدين،فقد التقى رئيسا وزراء البلدين في كولومبو (سريلانكا) في مطلع اب (اغسطس) ٢٠٠٨، واتفقا على ابقاء عملية السلام مستمرة على الرغم من التوتر المتزايد ،اثر الاعتداء الذي استهدف سفارة الهند في كابل (افغانستان) واسفر عن مقتل ٦٠ شخصا وعزته نيودلهي الى عناصر من باكستان . وصرح وزير الخارجية الهندي شيفشانكر مينون حينها ان عملية السلام التي بدأت عام ٢٠٠٤ (يشوبها التوتر)، وتناولت المحادثات الاعلى مستوى منذ ١٥ شهرا كذلك زيادة انتهاكات وقف اطلاق النار على الحدود وتسلل مقاتلين الى كشمير كما افاد وزير الخارجية الهندي[٦١].

ولهذا يمكن القول ان اهم مايميزعلاقات باكستان مع الهند هو حالة التوتر التي تبرز كل مرة بعد اي حادث يقوم به احد الطرفين في اراضي الطرف الاخر ، ولعل حادث التفجير الذي شهدته مدينة مومباي الهندية هو الحدث الاهم مؤخرا ،وبدأت المشكلة عندما هزت ثلاثة انفجارات قوية دوت جنوب مدينة مومباي الهندية في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، استهدف احداها مبنى تستأجره عائلة حاخام إسرائيلي قيل إنه محتجز من لدن مس لحين، في حين أعلنت السلطات الهندية أنها أنه ت أزمة الرهائن في فندق تاج محل في المدينة نفسها .وقال قائد شرطة ولاية مهاراشترا إيهان روي إن قوات الشرطة تمكنت من إنقاذ جميع نزلاء فندق تاج محل، الذي هاجمه مسلحون ضمن مواقع أخرى، من بينها فندق أوبروي، الذي أكد المسؤول الهندي وجود رهائن آخرين ما زالوا محتجزين فيه، في حين أعلن الجيش الهندي استمرارعملية تحرير الرهائن ورفض التفاوض مع الخاطفين، الذين لم تكشف السلطات عما إذا كانت لديهم مطالب أم لا. وقد نفذت مجموعات صغيرة من المسلحين هجمات متزامنة على مواقع متعددة في مومباي قتل فيها أكثر من م ئة شخص وجرح مئات آخرون، كما احتجز المسلحون رهائن تضاربت الأنباء عن عددهم .واستهدفت هذه الهجمات، فضلاً

[٥٨] رئيس وزراء باكستان:لن نسمح لمحاكم الشريعة بالازدهار في الشريط القبلي.جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٠١٨.بتاريخ٢٠٠٩/١/٢٧.
[٥٩] جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٠٤١.بتاريخ٢٠٠٩/٢/١٩.
[٦٠] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٣١٣.بتاريخ٢٠٠٧/٢/٢٢.
[٦١] جريدة الزمان.العدد٣٠٦٤.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٤

عن الفندقين المذكورين فندقا ثالثا ومستشفى ودار سينما ومطعما ومحطة قطار، وقتل فيها أربعة مسلحين و ١١ شرطيا بينهم قائد وحدة مكافحة الإره اب في شرطة المدينة.

وقال أرار باتيل، نائب رئيس حكومة ولاية مهاراشترا الهندية التي تع د مومباي مركزها، إن عدد النزلاء والعاملين المحاصرين داخل فندق أوبروي يتراوح بين الهئة والمئتين وإن عدد المتشددين في الداخل يتراوح بين العشرة والاثنتي عشرة . وإن عدد الرهائن في فندق أوبروي قد يكون عشرين رهينة .وأكدت الشرطة الهندية أن عائلة إسرائيلية ضمن الرهائن وأنها احتجزت في مبنى سكني، كما أعلن اتحاد يهود الهند أن حاخاما يهوديا وأفراد أسرته تم احتجازهم . الا أن أي مسؤول من الخارجية الإسرائيلية لم يؤكد هذه المعلومات، وأن هناك ا تصالات إسرائيلية مع الشرطة الهندية للتحري عن الموضوع.

وقتل أيضا في الهجمات ستة أجانب في الأقل بينهم إيطالي وبريطاني وياباني وأسترالي . وقال بيان لوزارة الخارجية الإيطالية إن بين القتلى في الهجمات مواطنا إيطاليا، وأعلنت شركة طاقة يابانية أن أحد عمالها اليابا نيين هو أيضا بين القتلى . و ذكر المفوض البريطاني الأعلى في الهند ريتشارد ستاغ أن سبعة من مواطنيه أصيبوا في الهجمات، مضيفا أنه زار أغلب المستشفيات المركزية التي نقل إليها الجرحى وأنه من المحتمل أن يكون هناك مصابون بريطانيون آخرون . وذكرت مصادر اخرى أن برلمانيين ومسؤولين أوروبيين كانوا بين المحاصرين في الهجمات، حيث كانوا في زيارة لمومباي، ونقل عن مسؤول في البرلمان الأوروبي تأكيده أنه تم إنقاذهم وأنهم لم يصابوا بأي أذى[٦٢].

وتناقلت وسائل الإعلام خبر تبني مجموعة صغيرة غير معروفة تسمي نفسها "ديكان مجاهدين" وتعني باللغة المحلية (مجاهدي الجنوب ) هذه العمليات .وتضيف المصادر نفسها أن المجموعة المذكورة أعلنت أنها نفذت هذه الهجمات دفاعا عن المسلمين ردا على ما تقول إنه اضطهاد لهم من الهندوس . وكانت الاستخبارات الهندية تحدثت عن تهديد أمني مباشر من هذا التنظيم في مدينة مومباي با لذات.غير أن رئيس تحرير صحيفة ميلي غازيت الهندية ظفر الإسلام خان قال إن وسائل الإعلام الهندية تتحدث بإسهاب منذ شهرين عن ما سماه "الإرهاب الهندوسي" حيث تم اعتقال أشخاص عدة هندوسيين بينهم عقيد يعمل في الجيش، كانوا يحضرون لهجمات .وأضاف أن أخبار هذه الاعتقالات احتلت واجهة الإعلام مدة طويلة، وأن القضية انقلبت الآن مع الهجمات التي حدثت، ووصفها بأنها "عملية كبيرة قلبت الموازين".والحقيقة أن الهند تعرضت للعديد من الهجمات في السنوات الأخيرة، معظمها نسب إلى جماعات إسلامية، رغم أن الشرطة اعتقلت عددا من المسلحين الهندوس بشبهة الوقوف وراء بعض الهجمات.

من جهة اخرى قال وزير خارجية الهند برناب مخرجي إن بلاده لا تستطيع الاستمرار في عملية السلام مع باكستان ما لم تتصد الأخيرة للضالعين في هجمات مومباي التي خلفت ٢٠٠ قتيل، وقالت نيودلهي إن منفذيها جاؤوا من الأراضي الباكستانية .ويأتي التلويح بوقف التطبيع الذي بدأ في ٢٠٠٤، قبل زيارة بدأتها وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس تتبعها بأخرى إلى إسلام آباد.واختصرت رايس محادثات في اجتما ع للناتو في بروكسل وألغت زيارة إلى عاصمتين أوروبيتين لتركز على شبه القارة ال هندية حيث يهدد صراع حليفين رئيس ين حربها على ما تسميه الإرهاب.ودعت رايس من بروكسل البلدين إلى إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة، وحثت باكستان مجددا على التعاون التام والشفافية في التحقيق .ونفت باكستان ضلوع وكالاتها ، وعرضت لجنة تحقيق مشتركة .وقال مسؤول أميركي كبير مع

[٦٢] براكريتي جوبتا .وسط حالة غضب عام ...اكبر مسؤول في مومباي يعرض استقالته .جريدة الشرق الاوسط . العدد ١٠٩٦٢. بتاريخ٢٠٠٨/١٢/٢.

رايس إن من المرجح أن يكون من نفذ الهجمات مجموعةً متمركزة "كليا أو جزئيا في باكستان " ورجح مسؤول آخر في مكافحة الإرهاب أن تكون على علاقة بجماعة لشكر طيبة.

وأشار محققون هنود إلى هذه المنظمة الباكستانية المحظورة بالبنان، وقدموا إلى باكستان قائمة بعشرين مطلوبا بينهم حافظ سعيد الرئيس السابق لهذا التنظيم ، وهي القائمة نفسها التي قدمت إلى إسلام آباد بعيد هجوم على البرلمان الهندي في ٢٠٠١، كاد يفجر حربا رابعة بين البلدين .ورفض الرئيس الباكستاني آنذاك –وقائد الجيش أيضا– برويز مشرف تسليم أي متهم إلا إذا كان هنديا[٦٣].

وقالت باكستان إنها تصوغ الرد على الطلب، واجتمع رئيس وزرائها يوسف رضا جيلاني بالأحزاب الباكستانية لدراسة تداعيات الهجمات ، والضغوط الأميركية على البلاد لتتعاون في التحقيق .وفي هذا السياق نقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن ضابط هندي كبير قوله إن أجمل كساب، المسلح الوحيد الذي أوقف، أفاد بأن قياديا في لشكر طيبة اسمه يوسف مزمل هو مهندس الهجمات ، وعثر على اسمه في هاتف ثريا ترك في قارب صيد مهجور استعمله المهاجمون للوصول إلى سواحل الهند قبل تحولهم إلى قوارب سريعة لبلوغ مومباي.

ورغم التوتر الدبلوماسي لم يتغير الموقف العسكري ، بحسب مسؤول أميركي رفيع ، فلم يلاحظ –باستثناء قطع من سلاح الجو– تحريك باكستان وحدات برية إلى الحدود مع الهند رغم تلويحها بذلك ، كما بقي الموقف النووي في البلدين كما هو[٦٤].

وتأتي زيارة رايس بينما تحدثت تقارير عن تحذيرات أميركية تلقتها الهند في تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٠٨، تتحدث عن هجمات محتملة "عن طريق البحر"، وهي تحذيرات قال أيضا إنه تلقاها مالك فندق تاج محل الذي تعرض للهجوم. ولم يعلق المسؤولون الأميركيون على التقارير، لكن رايس قالت في بر وكسل "طبيعي أن نمرر معلومات إلى بلدان حول العالم عندما تتوافر لنا"، لكنها أضافت "المشاكل مع الإرهاب أن المعلومة مفيدة ، لكنه ليس شيئا يمكنه دائما تلافيه". وحثت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس باكستان على التعاون بشكل كامل في البحث عن منفذي هجمات مومباي التي أطاحت بعدد من القيادات السياسية، في حين كشف محققون هنود اعتراف المهاجم العاشر بأنه تدرب في باكستان.وقالت رايس لصحفيين كانوا يسافرون معها إلى لندن "تؤكد على الحكومة الباكستانية أن تتبع الأدلة أينما اتجهت"، وأضافت "لا أريد استباق أي نتائج بنفسي حول ذلك لكني أعتقد أنه وقت تحقيق شفافية كاملة ومطلقة وتعاون وهذا ما نتوقعه" من باكستان.

وقالت وزيرة الخارجية الأميركية إن الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري قد التزم بتحسين العلاقات مع الهند، وأضافت أن ذلك يعد مهمة صعبة ع لى الحكومة الجديدة في إسلام آباد في إشارة إلى ردّ الحكومة الباكستانية المؤمل، وقالت "إنهم يعلمون أن هذا هو وقت الوصول إلى الخطوة المهمة ". وفي نيودلهي قال محققون هنود إن المهاجمين تلقوا تدريبات على مدى شهور في باكستان مما زاد من التوترات بين الجارتين النووي تين حيث تصاعد تبادل الاتهامات في الداخل.

وقال محققان بارزان طلبا عدم الكشف عن هويتيهما إن أدلة من استجواب اجمل أمير كساب المسلح الوحيد من المهاجمين العشرة الذي قبض عليه حيا أظهرت بوضوح أن متشددين باكستانيين لهم يد في الهجوم .وتم تصوير المهاجم (٢١ عاما) الذي يتحدث الإنجليزية بطلاقة حليق الذقن خلال الهجوم، وقال مسؤولون من الشرطة إنه أشار إلى

[٦٣] المصدر نفسه.
[٦٤] جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩٦٣.بتاريخ٢٠٠٨/١٢/٣.

أن فريقه تلقى أوامر اً من "قيادته في باكستان ". وقال ضابط شرطة على صلة بالتحقيقات طلب عدم نشر اسمه إن التدريب نظمته جماعة عسكر طيبة وقاده عضو سابق بالجيش الباكستاني.

وقال ضابط بارز آخر "تلقوا تدريبات على مراحل متعددة شملت التدريب على استخدام السلاح وصنع القنابل وإستراتيجيات النجاة والنجاة في البحر وحتى العادات الغذائية ". ويقول خبراء أمنيون إن الجماعة كان لها صلة وثيقة بعملاء مخابرات بالجيش الباكستاني في الماضي غير أن الحكومة.

وفي هذه الأثناء استقال آر آر باتيل نائب رئيس حكومة ولاية مهاراشترا الذي يشغل أيضا منصب وزير الداخلية بالولاية، إذ بدأت القيادات السياسية تتساقط على خلفية هجمات مومباي.

كما ذكرت صحيفة "هندوستان تايمز " الهندية أن وكالات الأمن الهندية تعتقد بضلوع جماعة "لشكر طيبة " التي تتمركز في باكستان بهذه الهجمات، ونقلت الصحيفة عن السكرتير الخاص في وزارة الشؤون الداخلية إم إم كوماوات قوله إن ضلوع الحركة بهذه الهجمات "احتمال بارز ". ويذكر صاحب كتاب "البحث عن القاعدة " بروس ريدل، وهو مستشار أوباما لشؤون جنوب آسيا، أن زعيم ا لقاعدة أسامة بن لادن عمل مع الاستخبارات الباكستانية أواخر الثمانينيات لخلق مجموعة لشكر طيبة الجهادية لتحدي الحكم الهندي في كشمير، المتنازع عليها بين البلدين .وقالت الصحيفة –نقلاً عن مسؤول أميركي اشترط عدم ذكر اسمه– أنه إذا اكتشفت الهند أن حركة لشكر أو القاع دة هما وراء هذه الهجمات فإنه قد تحدث أزمة شبيهة بتلك التي حصلت عام ٢٠٠٢، بعد الهجوم الذي تعرض له البرلمان الهندي في نيودلهي أواخر عام ٢٠٠١ وقتل فيه عشرة أشخاص وتسبب بوضع البلدين على شفير حرب ط وال العام الذي تلاه، وحشد الجيوش على طول الحدود بينهما .وأضافت الصحيفة أن وزير الخارجية الباكستاني محمود قرشي كان متواجدا بالهند في زيارة استمرت أربعة أيام حيث أنهى محادثات مع نظيره الهندي براناب موخرجي حول الإرهاب والتجارة وتخفيف قيود التأشيرات في خطوة كبيرة نحو تحسين الأجواء بين البلدين، عندما وقعت الهجمات.

ويرى المحاضر في الشؤون الدولية في جامعة كراتشي مؤنس أحمر أنه إذا لم يتم توخي الحذر فإن أحد الأهداف الواضحة لهجمات مومباي سيتحقق، وسيتم التضحية بجدول أعمال الإدارة الأميركية الجديدة للمصالحة بين الهند وباكستان، مضيفاً أنها "مؤامرة مدروسة جيداً لزعزعة العلاقات بين البلدين"[٦٥].

والواقع ان اي تحليل للهجمات لن يخرج عن اطار اعمال الجماعات المتشددة من الجانبين اذ تسعى كل مجموعة الى استثمار حالة العداء والصراع بين البلدين لتحقيق مكاسب سياسية وحزبية داخلية على حساب الطرف الاخر واستغلال حالة التصعيد لحقيق مكاسب دولية في ظل الاو ضاع الدولية الراهنة وحرب الولايات المتحدة في افغانستان.

**ثانيا– البعد الدولي**

**١. العلاقة مع الولايات المتحدة**

**[٦٥] يوضح اجمل امير كساب المهاجم الوحيد الذي اعتقل في احداث مومباي بانه احد افراد جماعة عسكر طيبة(دفعني والدي للانظمام الى عسكر طيبة،حيث يمكن إعالة الاسرة بواسطة الاموال التي احصل ع ليها في المقابل )،واضاف كساب البالغ من العمر ٢١ عاما وينحدر من منطقة فريدكوت تشيلبوراتالوكا بمنطقة اخادزيللا باقليم البنجاب،وينحدر من اسرة شديدة الفقر،وبانه انضم الى الجماعة قبل عامين،وحصل على اموال في مقابل هذا.وان والده تقاضى ٢٠٠الف روبية باكستانية ،هدى الحسيني.عملية مومباي تعيد المتطرفين الهندوس الى الحكم .جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٩٦٤.بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤.ايضا :صادق بلال .الهند وباكستان ...السلام الضائع .جريدة الزمان . العدد ٣١٧٧. بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٤. ايضا: جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩٦٢.بتاريخ٢٠٠٨/١٢/٢.**

منذ أحداث ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، عدت الولايات المتحدة باكستان حلقة رئيسة في الصراع ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان، وهي تحاول أن تجامل وتداري حساسية الجن رال مشرف مقابل تعاونه في مجال الاستخبارات، ولكن أيضاً في مجال الدعم اللوجستي، بما أن باكستان قبلت فتح مجال الجوي للتحالف الدولي لمقاومة الإرهاب.

أثّرت أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ سلباً في هذه الإستراتيجيّة المُرتكِزة على مواجهة الإسلام المتطرّف. وأدرك الجنرال مشرّف بسرعة الرهانات من الجهة الأفغانية والمخاطر التي قد تترتّب على رفض المقايضة التي تقترحها إدارة بوش: فانضمَّ إذاً إلى "الحرب ضدّ الإرهاب"، بعد تخلّيه عن حركة طالبان التي كانت ترفض تسليم، لا بل حتى إخراج، أسامة بن لادن. وغيّر الجنرال مشرّف قسماً م ن قادة أركانه وندّد بالتطرّف وأوقَفَ، على مرّ السنين، مئات المُنتمين إلى تنظيم القاعدة، ومن بينهم مسؤولون كبار أمثال السيّد خالد شيخ محمد، المُخطِّط لأحداث ١١ أيلول (سبتمبر) والذي تمّ اعتقاله في العام ٢٠٠٣[٦٦].

وقدمت واشنطن للجنرال مشرف البراهين التي تمكنه من تعزيز وضعه في مواجهة الإسلاميين، وبشكل خاص الضباط في الجيش الذين يتخوفون من المنحى الذي اتخذته الحرب ضد نظام طالبان، ومن الخسارة المحتملة "للعمق الاستراتيجي" الذي اكتسبته باكستان في أفغانستان. وتكمن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في إعادة نسج الروابط مع حليفتها القديمة باكستان، التي أصبحت الآن قوة نووية من أجل وضعها تحت المراقبة. وتملك باكستان الآن من ١٥ إلى ٢٠ رأساً نووياً يمكن حملها على صواريخ (غوري. ١) التي يبلغ مداها ١٣٠٠ كلم، والتي طورتها بالتعاون مع كوريا الشمالية، إذ يزن الصاروخ لدى انطلاقه ١٦ طناً منها ٨٠٠ كيلوغرام من المتفجرات أو بواسطة طائرات أف ١٦. ويرتبط تاريخ السلاح النووي الباكستاني بتاريخ صراعها مع الهند.

ولكن السؤال الذي يطرحه الغرب الآن، هل إن باكستان يمكن السيطرة عليها؟ فالجنرال مشرف الذي التزم بالدخول إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد ما تسميه الإرهاب، انتهج في الماضي القريب سياسة غامضة على الطريقة الباكستانية. فهو الذي كان قائد الجيوش الباكستانية الثلاث، وهو المهندس الذي نظم عملية تسلل المجاهدين الإسلاميين إلى كشمير الخاضعة للإدارة الهندية في إقليم ك ارجيل، محدثاً بذلك حرباً مع الهند، التي ضربت سياسة التقارب التي انتهجها نواز شريف مع الهند. وكانت إحدى أهداف هذه المناورة نسف الحوار الذي كان الجيش الباكستاني هو الخاسر الأكبر فيه.

وباشتراك الجنرال مشرف مع الحركة الإسلامية الكشميرية المسلحة يكون بذلك وفياً للخط الطبيعي الذي سار عليه العسكريون الباكستانيون منذ عهد الجنرال ضياء الحق، الذين يجمعون بين الإرادة الإسلامية والعمليات الخارجية .إن باكستان التي "صدّرت" الطالبان إلى أفغانستان، يساند جيشها الحركات الإسلامية في كشمير لأهداف إقليمية. فهل يعني هذا أن الجنرال مشرف قد تغير في ظل الحرب على أفغانستان؟

إن سياسة الولايات المتحدة الكونية والإقليمية التي قوامها بسط الهيمنة والغطرسة العسكرية والسياسية، كانت لها انعكاسات خطيرة على مصير باكستان نفسه مع استمرار الحرب ضد أفغانستان. فالحركات الإسلامية الراديكالية في باكستان طالبت الرئيس مشرف بالانصياع إ لى مطالب الشعب، المتمثلة في وقف التعاون مع الولايات المتحدة. ومثل إغلاق طريق الحرير من قبل الزعماء الإسلاميين المسلحين، والذي عملت الحكومة على إعادة فتحه، والتهديدات الأخرى بالقيام بأعمال في أنحاء البلاد، واجتياز أكثر من ٢٢٠٠ مسلح إسلامي الحدود الباكستانية للقتال في صفوف الطالبان، تحدياً ضخماً للرئيس برويز مشرف، خصوصاً أن حكومته أقدمت على قطع علاقاتها مع العديد من

[٦٦] وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يُنظر:برويز مشرف. مصدر سابق.ص٢٨٧- ٣١٥.

الجماعات الإسلامية المسلحة التي تناصر أسامة بن لادن، الذي يرغب في سقوط هذه الحكومة الموالية للغرب . وكان جلياً تخوف مشرف نفسه من مثل هذا الأمر، فق د طلب مراراً من الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة من حكمه إنهاء حملتها العسكرية في أفغانستان .وهي م طالب الحركات الإسلامية المسلحة نفسها في باكستان التي لديها آلاف من المقاتلين، بأن تنهي الولايات المتحدة حربها العدوانية ضد أفغانستان، وبإنهاء الحكومة الباكست انية دعمها للأمريكيين، وإطلاق سراح الزعماء الإسلاميين[٦٧].

الا ان ادارة بوش كانت بطيئة وغير ثابتة في استيعاب طبيعة القضايا السياسية في باكستان وحتى منتصف العام ٢٠٠٧، توصل المسؤولون الامريكيون والبريطانيون الى ان مشرف قد فقد لمسته السياسية التي كانت بارعة ذات يوم في العلاقة مع محاكم البلاد والمحامين والطلاب في المجابهات الغاضبة ولكن غير الحاسمة وسعت واشنطن ولندن من ثم الى انقاذ مشرف من نفسه عبر اقناعه بالسماح لرئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو بالعودة من المنفى في تشرين الاول ٢٠٠٧ والفكرة ان الاثنين يقتسمان الس لطة فهي تقوم بمهمة الدعم السياسي لمشرف وهو سيمهد الطريق لها لادارة البلاد في نهاية المطاف.

من جانب اخر فشلت ادارة بوش حين توافرت فرصة لها في دفع مشرف بشكل اقوى لمحاربة الفساد ولتدريب جيشه لغرض مكافحة الارهاب على طوال الحدود مع افغانستان .واذا كان مشرف ظل يهدد بالمضي في تحقيق ذلك فان واشنطن ظلت تنتظر ما سيحدث وهذا الصراع اصبح لاحقا حول ديناميكيات السلطة المحلية اكثر منه ترسيخ الديمقراطية التي لم تثبت لها جذور عميقة في باكستان[٦٨].

لقد توسطت الولايات المتحدة من اجل ابرام اتفاق بين الرئيس برويز مشرف ورئيسة الوزر اء السابقة بناظير بوتو للحد من الازمة السياسية في اسلام آباد وابقاء حليفيها مسيطرين على بلد تعده واشنطن الخط الامامي في مواجهة التطرف .الا ان مسؤولين ومحللين سياسيين اشاروا الى ان الادارة الامريكية تواجه صعوبات متزايدة في تحقيق هدفها الاساسي في انعاش الحملة المتعثرة ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان . ويوضح مارفن وايناوم وهو محلل سابق لشؤون باكستان في زارة الخارجية الامريكية ، احد اهم الصعوبات موضحاً ان "مشرف اصبح ضعيفاً اليوم، وبغض النظر عن استعداده لمساعدة الولايات المتحدة ضد القاعدة وطالبان لا توجد لديه القدرة على ذلك ". واما الولايات المتحدة ،من المتوقع ان تعقد المعادلة السياسية الجديدة التعاون مع باكستان التي كانت تعتمد على قرار جنرال واحد منذ هجمات ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ويؤكد هذه الرؤية دانيال ماركي احد مخططي سياسة وزارة الخارجية الامريكية تجاه باكستان بقوله"لن يكون من السهل العمل مع باكستان في المستقبل "موضحاً" سيكون هناك عدد اكبر من اللاعبين الأساسيين على الساحة السياسية وستكون المشاكل المعقدة اكثر صعوبة في حلها".

اما من الجانب الباكستاني فتطبيق السياسة الامريكية من خلال جنرال غير محبوب داخ ليا وصل الى الحكم بانقلاب عسكري، وعين نفسه رئيساً في العام ٢٠٠١ كان امراً كارثياً لمكانة الولايات المتحدة واهداف مكافحة الارهاب . ويؤكد النائب فاروق ناك من حزب الشعب الباكستاني ان "الولايات المتحدة بدأت تفهم بان تأييد القوى الديمقراطية من مصلحة باكستان والولايات المتحدة على السواء"ويؤكد دانيال ماركي "غالبية الباكستانيين يعدون هذه المعركة (اي الحرب

[٦٧] توفيق المديني.مصدر سابق.ص٦٧.
[٦٨] جيم هوغلاند ."طوارئ" مشرف ... جرت البلد الى حافة الهاوية.جريدة ،الشرق الاوسط.العدد ١٠٥٧٧ في ٢٠٠٧/١١/١٣.

ضد الارهاب ) معركة امريكية وخاصة الجنود الذين اجبرو على القتال في مناطق نائية ويقتلون مواطنين باكستانيين "ويضيف"لم يقتنعوا بعد بأن هذه معركة من اجل امن باكستان"[٦٩].

فالولايات المتحدة و بريطانية قد خيرا الجنرال مشرف بين احترام تعهداته باجراء الانتخابات والتنحي عن منصبه كقائد للجيش وبين مواجهة فقدان الدعم الغربي . لقد قدم الجنرال مشرف تعهدات الى رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون ووزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بانه سيتمسك بموعد اجراء الانتخابات في موعدها ويتنحى عن منصبه كقائد للجيش وذلك قبل مدة وجيزة من اعلانه حالة الطوارئ وتجميد العمل بالدستور في باكستان . وتعهده باحترام حرية الصحافة والتعاون مع الاحزاب السياسية الاخرى واخلاء سبيل السجناء السياسيين[٧٠].

وحث الرئيس الامريكي جورج بوش ا لرئيس بروبز مشرف على رفع حالة الطوارئ التي فرضها في ٢٠٠٧/١١/٣، واجراء انتخابات والتخلي عن منصبه العسكري كقائد للجيش لكنه لم يصل الى حد التهديد بقطع معونات امريكية بمليارات الدولارات. واكد بوش بانه يقدر مشرف كحليف في المعركة ضد القاعدة وطالبان .وكان اعلان الرئيس مشرف لحالة الطوارئ تحدياً واضحاً لضغوط امريكية وقيامه باعتقال مئات من المعارضين.

الا انه وبعد سبع سنوات من الدعم القوي والمساعدات لباكستان ،خلصت ادارة بوش في نهاية الامر الى ان وقت الرئيس مشرف قد انتهى، وهو قرار يرى منتقدو الادارة انه جاء متاخرا للغاي ة.وهذا ما تؤكده تيرستا شافر ، السفيرة السابقة ومديرة برنامج جنوب اسيا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، بان الادارة كانت بطيئة للغاية في خلق مسافة بينها وبين مشرف بسبب التقدير البالغ الذي يكنه بوش لشخص الرئيس الباكستاني وانعدام الثقة في من افسيه من السياسيين الباكستانيين. وتضيف (لقد استمروا في النظر اليه كعامل من عوامل الاستقرار بباكستان لفترة طويلة تجاوزت ما يقتضيه المنطق السليم ). ويصف دانييل ماكي ممثل وزارة الخارجية السابق في مجلس العلاقات الخارجية ،هذا الاتجاه بالمتوازن ، ويقول (في بعض الاحيان بدا ان بوش بصورة خاصة متحالف وهناك من يرى ان الادارة الامريكية عمدت الى البقاء جانبا مع شروع السياسيين الباكستانيين في مناقشة ما اذا كان ينبغي سحب الثقة من الرئيس ،ولم تتخذ اي خطوة لدعمه .وحتى عندما فرض الرئيس مشرف حالة الطوارىء في البلاد ،وقف الرئيس بوش الى جانبه و اشاد به باعتباره مقاتلا قويا في مواجهة المتطرفين والراديكاليين داخل المنطقة .ورغم الهزيمة المنكرة التي مني بها حزب مشرف في الانتخابات العامة ٢٠٠٨، اجرى الرئيس بوش اتصالا هاتفيا مع الرئيس الباكستاني في ايار (مايو ) ٢٠٠٨، اكد خلاله على تطلعه لاستمرار دور مشرف في تعزيز العلاقات الامريكية–الباكستانية.

ويرى بعض المسؤولين الامريكيين ان التوجه الذي انتهجته ادارة بوش اثمر عن انتقال اكثر سلاسة واقل عنفا للسلطة عما كان سيصبح عليه الحال اذا ما تخلى بوش عن مشرف على الفور .فقد حرصت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس و مسؤولين اخرين دوما على ان يصاحب اعلانهم للتاييد لمشرف دعوات للاصلاح الديمقراطي في باكستان.

والواقع ان واشنطن لاتبدي حماسا كبيرا ازاء قدرات الحكومة المدنية الجديدة التي تولت السلطة بعد الانتخابات العامة ٢٠٠٨، بل ان المسؤولين الامريكيين اعربوا على الصعيد غير المعلن عن تشككهم حيال قدرة هذه الحكومة على التغلب على التحديات السياسية والاقتصادية التي تجابه البلاد . وهذا مايؤكده ريتشارد ارميتاج النائب السابق لوزارة

[٦٩] جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٥٤٠ في ٢٠٠٧/١٠/٧.
[٧٠] جريدة الزمان.العدد ٢٨٣٩ في ٢٠٠٧/١١/٦.

الخارجية بقوله: (سنرى الان ما اذا كان بامكانهم تحويل اهتمامهم الى الحكم وتناول المشكلات التي تواجههم ،لقد ظلوا يستغلون قضية مشرف كذريعة لعدم الاضطلاع باعباء الحكم)[٧١].

**٢. العلاقة مع الصين**

بعد استقالة الرئيس مشرف توقعت مصادر صينية ان تبقى روابطها مع باكستان قوية ، واشادت بكين بسعيه من اجل النهوض بالعلاقات بين البلدين ، وزار مشرف بكين عدة مرات لتوطيد الروابط الدبلو ماسية والاقتصادية ، وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية كين جانغ ، انه يتوقع ان تبقى العلاقات الوثيقة في عهد خلفاء مشرف ، (نأمل ونعتقد انه من خلال الجهود المشتركة للصين وباكستان سيستمر التعاون الودي بين البلدين في التقدم )، واضاف (في عهده رئيسا لباكستان لعب مشر ف دورا مهما في تطوير العلاقات الصينية الباكستانية ). وكان البلدان قد وقعا اتفاقية للتجارة الحرة في العام ٢٠٠٦، والسعي لزيادة التبادل التجاري الى ١٥ مليار دولار خلال الخمسة اعوام القادمة[٧٢].

واتفقت باكستان والصين على بدء التعاون في المجال النووي ،بعد ان رفضت الولايات المتحدة توقيع اتفاقات تعاون نووي مع اسلام آباد كما فعلت مع الهند جاء ذلك بعد اختتام زيارة قام بها الرئيس الباكستاني اصف زرداري لبكين في منتصف تشرين الاول (اكتوبر ) ٢٠٠٨. فقد وافقت الصين على بناء م حطتين للطاقة النووية في باكستان ، ويؤكد شاه محمود قريشي وزير الخارجية الباكستاني ذلك بقوله: (وقعت باكستان والصين اتفاقا لبناء محطتي تشاسما- ٣ وتشاسما- ٤ وستولد المحطتان ٦٨٠ميجاوات من الكهرباء )، وكانت الصين قد بنت محطة تشاسما- ٢ في العام ١٩٩٩ ،فيما بنيت المحطة الاولى بمساعدة كندية في العام ١٩٧٢.الى جانب ذلك ،هناك تح رك شركات وبنوك صينية لبدء استثمارات كبيرة لمساعدة باكستان، وتحديدا في بناء سد ضخم ومشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية ،وتنوي باكستان اقامة مناطق صناعية للشركات الصينية وخصوصا في قطاعات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات[٧٣].

**الخاتمة**

عانت باكستان من ازمات وتحديات م همة منذ تاسيسها في العام ١٩٤٧، الا ان التطورات التي واجهت باكستان منذ الانقلاب العسكري للجنرال برويز مشرف في العام ١٩٩٩، اوجدت معادلات وقضايا جديدة قديمة في الوقت نفسه وإعادت من جديد الحديث عن دور باكستان في التطورات الاقليمية والدولية و ادت مساندت باكستان للولايات المتحدة الى ضخ واشنطن مايصل الى ١١مليار دولار من الدعم لباكستان، مما اجل تفاقم الازمة الاقتصادية في البلاد لكن لم يوقفها ،خاصة ان غالبية الدعم كان للميزانية الدفاعية. وادى التحالف القوي مع واشنطن الى انتشار التطرف في باكستان بسبب رفض شريحة كبيرة من المجتمع الباكستاني المحافظ لهذا التحالف .وقد طالب قادة تنظيم القاعدة مرارا " باستهداف الرئيس مشرف ،الذي تعرض لأربعة محاولات اغتيال .وبينما تراجعت شعبية الرئيس مشرف في البلاد،عززت العناصر الموالية لحركة طالبان والقاعدة مواقعها في شمال غرب البلاد وعلى الحدود الافغانية.

ومع استمرار الحرب بلا هوادة في أفغانستان، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية في الوحل الأفغاني بعد سبع سنوات من الحرب، دخلت باكستان مرحلة ال تطورات الخطرة وأول ملامحها رحيل الرئيس مشرف، لقد قبلت الولايات المتحدة بالتخلي عن برويز مشرف، حين وجدت البديل الأكثر شعبية على المستوى الداخلي. ففي الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رؤيتها فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب على الحكومة الباكستانية الجديدة برئاسة يوسف رضا جيلاني، وتستعد الولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد الرئيس مشرف، وسط خشي تها من عدم

[٧١] **مايكل ابراموبتز وجلين كيسلر.واشنطن لم تمد يد العون لمشرف.جريدة الشرق الاوسط .العدد١٠٨٥٨.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٠.**
[٧٢] **جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٥٨.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٠.**
[٧٣] **جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩١٨.بتاريخ٢٠٠٨/١٠/١٩.**

قدرة باكستان على الاستمرار في الحرب على الإرهاب، ومن حالة عدم استقرار هذا البلد الذي يمتلك سلاحاً نووياً، إذ تشعر واشنطن بالذعر من إمكانية انتقال القنبلة النووية الباكستانية إلى أيادي متشددين باكستانيين. وفي ظل غياب بديل موثوق، يبقى الغرب مقتنعاً أن المؤسسة العسكرية هي الضامن الوحيد لبقاء هذا البلد متماسكاً . ولا يوجد لحد الآن من بين المرشحين لخلافة مشرف في الرئاسة شخصاً يمثل استمراراً له.